التصحيف

وأثره في رواية الحديث النبوي الشريف

تأليف

الدكتور جاد الرب أمين عبد المجيد محمد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم علَّم الإنسان ما لم يعلم ، أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ، وأُصلي وأُسلم على أشرف الخلق وحبيب الحق ؛ النبي الأمي الذي أوتي جوامع الكلم ، وأمسك بزمام الفصاحة والبلاغة ، فهو لشتاتها جامع ، وبفنونها ناطق وبين جزالة اللفظ ، وجمال البديع قارن فكانت ينابيع الحكمة تتدفق من بين ثناياه ، وكان لأتباعه الأسوة الحسنة في قوله وفعله ، في سكونه وحركته ، في صحته وفكره ، فهو معلم في كل شئون حياته فاللهم صلي وسلم وبارك على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله ، وأصحابه ، ومن اهتدي بهديه وسار على نهجه إلى يوم القيامة .

وبعد

فنظراً لأهمية الألفاظ والعبارات، ومدلالوتها على المراد ، فقد أولى النبي ﷺ الرواية في السنة النبوية اهتماماً كبيراً ، من جانب الحفظ للحديث ، وكتابته ، مع الدقة في ضبطه ، وتحرير ألفاظه وسياقاته فوضع اللبنة الأولى في أسس وقواعد الضبط في الرواية وحذر أيما تحذير من التهاون في هذه القواعد ، لأن التهاون فيها يؤدي إلى التصحيف والتحريف ، وعدم فهم المراد من الحديث ،

والخلط بين الأسانيد فلا يتميز الصحيح من الضعيف ، وغير ذلك من الأخطار التي لا يُحمد عُقباها . لذا فقد كان ﷺ يقول لهم [نضر الله أمراً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه ، فرب مُبلغ أوعى من سامع[1].

ثم خَلَفه ﷺ أصحابه ، وتمسكوا بهذه القواعد ، وبالغوا في تطبيقها وأضافوا عليها المزيد من الدقة في الأداء والتحمل لتحقيق صيانة السنة من الخطأ فيها أو وقوع التصحيف أو التحريف في متونها ، وورث هذا المنهج القويم مِنْ بعدهم التابعون وأتباعهم ، وتوّج هذه الجهود المتقدمون من أهل الحديث بتقنين هذه القواعد والأصول في الرواية ، وتشددوا في روايتها وتقويم متونها وأسانيدها وحفظوها من التصحيف والتحريف ، لكن ثمة تساهل في العصور المتأخرة في الرواية بسب اعتماد بعض الرواة على الكتب وترك التلقي من الشيوخ شفاهة أفرز التصحيف في بعض الألفاظ والأسانيد وقد واجه أهل الحديث واللغة هذا الخطر فصنفوا المؤلفات في بيانه وتصويبه ودعوا إلى ترك الأخذ عن الصُحف والحفظ من أفواه الشيوخ الضابطين ، وكشفوا اللثام عمن عُرف

---

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه – الترمذي في كتاب العلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع صـ ٥ / ٣٣ رقم (٢٦٥٧) وقال حسن صحيح. وأخرجه عن زيد بن ثابت : أبو داود في كتاب العلم باب فضل نشر العلم صـ ٦٨/٤ رقم (٣٦٦٠)، والترمذي في الموضع السابق وقال حسن، وابن ماجة في مقدمته باب من بلغ علمًا صـ ٨٤/١ رقم (٢٣٠) ، والدارمي في المقدمة باب الاقتداء بالعلماء صـ ٨٦/١ رقم (٢٢٩) قلت: والمتن اتفقوا على صحته.

عنه التصحيف وحذروا من الرواية عنه ، فَصُوِّب والحمد لله الكثير منْهُ ، وتُرك أهل التصحيف لكن مما يؤسف كثيراً أن هذا العصر الذي نعيشه ، كثر فيه التصحيف وأصبح يشكل خطراً يهدد السنة النبوية المطهرة، لأنه يؤدي إلى الخلط في المفاهيم ، والتضارب في الأحكام ، وتؤثر على فهم مقاصد الحديث ، وعدم القدرة على التمييز بين الرواة – وبالتالي عدم التمييز بين الصحيح والضعيف هذا إذا كان التصحيف في الأسانيد ، وغير ذلك من الأخطار الجسام ، ومن هنا تبرز أهمية الكتابة في هذا الموضوع لبيان قواعده وتقسيماته وأحكامه وكيفية اكتشافه وأهم أسبابه وأثاره ، وطرق علاجه ، وأهم طرق الوقاية منه ، والتعرف على جهود العلماء في مقاومته ، وبيان وجه الصواب في كثير مما وقع فيه التصحيف في المتون أو الأسانيد.

هذا فضلاً عَمَّا لاحظته من قلة الكتابة في هذا الموضوع في عصر أحوج ما تحتاجه الأمة أن يُكتب فيه لوقاية السنة المطهرة والحفاظ على نبعها الصافي مصدراً ثانياً للتشريع الإسلامي الحنيف فشمَّرتُ عن ساعد الجد ، واستخرت الله تعالى في أن أدلي بدلوي في هذا الموضوع – مع الاعتراف بالعجز والقصور – لكني أرجو العفو من العفو الغفور وأطلب منه سبحانه – الرضى والقبول ، فهو العالم بما في الصدور .

وسميته [التصحيف وأثره في رواية الحديث النبوي الشريف] وقسمته إلى مقدمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وألحقته بالفهارس العلمية.

أما **المقدمة** : فذكرتُ فيها ....أهمية الموضوع ، وسبب اختياره ، ومنهجي فيه:

وأما **الفصل الأول** : فقد خصصته لأحكام التصحيف

وضمّنته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عن تعريف التصحيف ، وتقسيماته .

المبحث الثاني : عن أسباب الوقوع في التصحيف

المبحث الثالث : عن طرق كشف التصحيف

وأما **الفصل الثاني** : فقد خصصته لجهود العلماء في مواجهة التصحيف وضمنتّه ثلاثة مباحث .

المبحث الأول: عن جهود المحدثين للوقاية من التصحيف .

المبحث الثاني : عن علاج التصحيف وكيفية تصويبه.

المبحث الثالث : عن التصحيف بين المتقدمين والمتأخرين ، وأهم المؤلفات فيه .

وأما **الفصل الثالث** : فقد خصصته لأثر التصحيف في رواية الحديث وضمنتّه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عن خطر التصحيف ، وعلاقته بالفطرة البشرية.

المبحث الثاني : عن أثر التصحيف في الرواي .

المبحث الثالث : عن أثر التصحيف في الرواية .

وأما **الخاتمة:** فقد ذكرت فيها خلاصة البحث ونتائجه، وأهم التوصيات.

وأما **الفهارس** : فقد قسمتها إلى أنواع من الفهارس لخدمة البحث

فهرس الألفاظ المصحفة على ترتيب حروف الهجاء .

فهرس مصادر ومراجع البحث على ترتيب حروف الهجاء.

فهرس موضوعات البحث .

والله أسأل أن يلهمني الصواب وأن يجعله عملاً مقبولاً وجهداً مشكوراً ، وأن يرزقني إخلاص النية فيه ، وأن يجنبني الخطأ ويعفو عن سقطاتي وقصوري.

{رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ }[البقرة : ٢٨٦]

وكتبه

د / جاد الرب أمين عبد المجيد محمد

الفصل الأول

أحكام التصحيف

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : تعريف التصحيف وتقسيماته .

المبحث الثاني : أسباب الوقوع في التصحيف .

المبحث الثالث : طرق كشف التحصيف .

المبحث الأول

تعريف التصحيف وتقسيماته

أولاً : تعريف التصحيف

تعريف التصحيف في اللغة : هو الخطأ في قراءة الصحيفة ومنه " الصّحفيّ"[١] وهو الذي يخطئ في قراءة الصحيفة أي (الكتاب) فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه في قراءتها حتى يتغير المعنى المراد منه قال صاحب القاموس :

والصحيفة الكتاب (أي جمعه) صحائف وصُحف ككُتب ، والصحفيُّ محركة ، من يُخطئ في قراءة الصحيفة .... والتصحيف الخطأ في قراءة الصحيفة[٢].

وتعريف صاحب القاموس يفهم منه أن التصحيف هو عبارة عن الخطأ في قراءة الصحيفة على إطلاقه سواء أكان ذلك الخطأ بتغيير في النقط والشكل ، أو الحروف . فأي تغيير في اللفظ يُخرجه عن معناه يُسمي تصحيف .

قال العسكري :" وأما معنى التصحيف وقولهم صَحَفي ، فقد قال الخليل بن أحمد : الصحفي الذي يَرْوي الخطأ على قراءة الصُّحف باشتباه الحروف ، وقال غيره : أصل هذا أن قوماً كانوا

---

(١) الصّحفي : بفتح الصاد والحاء – ومن ضمها فهو لحن/ القاموس ص٣ / ١٥٦

(٢) راجع القاموس المحيط مادة (صحف) صـ ٣ /١٥٥ ، ١٥٦

أخذوا العلم من الصُّحف من غير أن يَلْقوا فيه العلماء ، فكان يقع فيما يروونه التغيير ، فيُقال عندها قد صحَّفوا ، أي قد رووه عن الصُّحف فهو مُصَحِّف ، ومصدره التصحيف[١] .أ.هـ

تعريف التصحيف في اصطلاح المحدثين : له تعريفات منها .

الأول : هو التغيير بنقط الحروف أو حركاتها أو سكناتها[٢] .

الثاني : هو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير النقط في الكلمة مع بقاء صورة الخط في السياق.أ.هـ[٣]

الثالث : تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معنى.[٤]

الرابع : هو أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على ما اصطلحوا عليه[٥]

الخامس : هو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها[٦] .أ.هـ

---

(١) تصحيفات المحدثين صـ ١ / ٢٤
(٢) ذكره القسطلاني في مقدمة أرشاد الساري صـ ١ / ١٤
(٣) ذكره الحافظ ابن حجر في نزهة النظر صـ ٤٣ ، ونصه: إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط (فالمصحف) وإن كان بالنسبة إلى الشكل (فالمحرَّف).أ.هـ
(٤) أفاده ابن جماعة من المنهل الروي صـ ٥٦ ونقله صاحب تيسير مصطلح الحديث صـ ١١٤
(٥) ذكره الجرجاني في التعريفات صـ ٨٢ .
(٦) هذا تعريف السخاوي ذكره في فتح المغيث شرح ألفية الحديث صـ ٣ / ٦٦

قلت : وأولى التعريفات بالقبول وأوسعها لدخول صور التصحيف وهو الخامس لأنه جامع مانع حيث يدخل فيه ما كان التغيير فيه في الحروف أو الحركات أو النقط وإن كان هذا التعريف لا يضع فرقاً بين التحريف والتصحيف لكن هذا الذي درج عليه علماء هذا الفن من أهل الحديث واللغة حيث أنهم لم يفرقوا بينهما فيجعلون كلمة تصحيف مرادفة لكلمة تحريف ولم يفرق بينهما إلا الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ومع أنه فرق بينهما من حيث التعريف لكن من حيث العمل لم يتقيد بالتفريق بينهما ، بل أطلق كلمة تصحيف وتحريف على التغير في الحروف.

لذلك سوف أنهج في بحثي هذا – إن شاء الله – منهج جمهور المحدثين في عدم التفريق بينهما .

تعريف التحريف:

قلت : لم يفرق المتقدمون من أهل الحديث بين التصحيف والتحريف ويطلقونهما على شيء واحد ولذلك اعتبرهما ابن الصلاح والنووي ومن تبعهما فناً واحداً والذي فرّق بينهما كما ذكرت هو الحافظ ابن حجر العسقلاني. ولم يلتزم هو نفسه بهذا التفريق بل سلك منهج الجمهور في عدم التفريق بينهما.

ثانياً : تقسيمات التصحيف

ينقسم التصحيف إلى تقسيمات متعددة وذلك تبعاً لتعدد الاعتبارات.

١ - تقسيم التصحيف باعتبار موقعه:

• فينقسم باعتبار موقعه إلى قسمين

أ - تصحيف في الإسناد ب - تصحيف في المتن

أ- مثال تصحيف الإسناد : ما ذكره يحيي بن معين أن شعبة كان يقول [الثَّلْب] بالثاء وإنما هو أي الصواب [التَّلِبْ] [١] بالتاء وكسر اللام[٢] .

ب - مثال تصحيف المتن .

حديث الاستسقاء ما رأينا الشمس سبتاً] [٣] صحفه الداودي (ستاً) قال القرطبي: رواه الداودي ستًّا وفسَّره بستة أيام ، وهو تصحيف [٤] .أ.هـ

٢ - تقسيم التصحيف باعتبار منشأه:

فينقسم باعتبار منشأه إلى قسمين هما :

١ - تصحيف البصر

٢ - تصحيف السمع

---

(١) هو: التَّلب بن ثعلبة بن ربيعة بن عطية بن أخيف - بضم أوله - بن كعب بنَ العنبر التميمي العنبري . له صُحبة ، وأحاديث ، وقد استغفر له رسول الله - ﷺ ، وذكر الإمام أحمد سبب تصحيف شعبة فقال ": كان في لسان شعبة لثغة" أ هـ / الإصابة صـ ١ / ١٨٣

(٢) تصحيفات المحدثين صـ ١ / ٩٧

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الاستسقاء صـ ٦ / ١٩٠ رقم (٨٩٧) عن أنس

(٤) التطريف في التصحيف صـ ١٧ .

١ – تصحيف بصر: وهو أن يشتبه الخط على بصر القارئ لأسباب كثيرة كصغر الخط أو رداءته أو عدم ضبطه ونقطة أو لضعف بصر القاريء وغير ذلك وهذا القسم هو أكثر أقسام الصحيف وقوعاً ، ويقع فيه من يترك السماع ويأخذ من الكتب بدون التلقي عن شيخ حافظ .

مثال لتصحيف البصر:

ما روى أن رسول الله ﷺ وجَّه علياً والزُّبير – .

إلى روضة خاخ[1] بالخاء المعجمة في أوله وآخره.

فإن هشيماً الواسطي صحفه فقال (روضة حاج) بالحاء المهملة في أوله والجيم المعجمة في آخره .

قال سفيان بن عيينة : وجد هُشيم في كتابه شيئاً لم يُقيِّده فصحفه.أ.هـ[2]

٢ – تصحيف السَّمع : وهو أن يشتبه السمع على السامع لأسباب كثيرة منها بُعد الطالب عن الشيخ أو انخفاض صوت الشيخ (المُحَدِّث) أو ضعف سمع الطالب أو رداءة صوت المحدث لسرعته أو تداخل الحروف أو عدم مُراعاة مخارجها أو غير ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي باب غزوة الفتح وما بعث به حاطب صـ٧ / ٥٩٢ رقم (٤٢٧٤) ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب فضائل أهل بدر صـ ١٦ /١٥٤ رقم (٢٤٩٤) كلاهما عن على – كرم الله وجهه.

(٢) تصحيفات المحدثين صـ ١ / ٧٣

مثال لتصحيف السمع: في المتن

حديث [أين أنت من العذارى ولِعابها][١]

فقد صُحِّفت كلمة (لِعابها) بكسر اللام إلى (لُعابها) - بضم اللام -

قال القرطبي : هو بكسر اللام لا غير مصدر لاعب من المُلاعبة،

ورواه أبو ذر من طريق المستملي بضم اللام يعني به ريقها عند التقبيل وفيه بُعد، والصواب الأول[٢].

قلت: فالخطأ فيه من جهة السمع نظرًا لتقاربهما في النطق والحروف وصلاحيتهما في المعنى.

مثال آخر لتصحيف السمع في السند :

حديث مروي عن [عاصم الأحول] فقد صحفه بعضهم إلى [واصل الأحدب]

وقال ابن الصلاح : فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر ثم قال : كأنه ذهب - والله أعلم - إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سمعُ من رواه.[٣]

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ عن جابر بن عبدالله - مسلم في كتاب الرضاع باب استحباب نكاح البكر صـ ٥١/١٠ رقم (٧١٥) ، وفي البخاري ولكن بلفظ (فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك) في النكاح رقم (٥٠٨٠)
(٢) التطريف في التصحيف للسيوطي صـ ٢٦
(٣) مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٧٦

٣ - تقسيم التصحيف باعتبار اللفظ والمعنى:

فينقسم باعتبار لفظه ومعناه إلى قسمين:

١- تصحيف في اللفظ

٢- تصحيف في المعنى

مثال للتصحيف في اللفظ:

كل ما ذكرته في الأقسام السابقة من أمثلة في المتن أو السند تصلح مثالًا هنا.

فلا داعي للإطالة بلا إضافة فائدة.

لأن التغيير في هذه لحق اللفظ سواء في الشكل أو النقط أو الحرف.

مثال التصحيف في المعنى:

قول محمد بن المثنى العَنَزِيّ [نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة صلَّى إلينا رسول الله ﷺ يريد بذلك حديث "أن النبي ﷺ صلَّى إلى عَنَزَة][1] بفتح العين والنون فتوهَّم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العَنَزَة هنا الحربة تُنصب بين يديه.[2]"

قلت: ومما يثير العجب ما أسنده الحاكم عن أبي منصور بن أحمد الفقيه : قال: كنت بِعَدَن اليمين يومًا وأعرابيّ يذاكرنا فقال:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب استعمال فضل وضوء الناس ص ٣٥٣/١ رقم (١٨٧) مطولا ومسلم في كتاب الصلاة باب سترة المصلي ص ١١٨/٤ رقم (٥٠٣) مطولا.

(٢) تدريب الراوي ص ١٩٤/٢ ، ١٩٥

"كان رسول الله ﷺ إذا صلى نصب بين يديه شاة، فأنكرت ذلك عليه فجاء بجزء فيه : " كان رسول الله ﷺ إذا صلى نصب بين يديه عَنْزَة، فقال: أبصر كان رسول الله ﷺ إذا صلى نصب بين يديه عَنْزة (بسكون النون). فقلت: أخطأت إنما هو عَنَزة (بفتح النون) أي عصا.أ.هـ[١]

مثال آخر للتصحيف في المعنى:

ما ذكره الخطابي في إصلاح خطأ المحدثين: في حديث:

[النهى عن الحِلَق قبل الصلاة في يوم الجمعة وعن التحليق أيضًا[٢]]

يرويه كثير من المحدثين [عن الحَلْق] - بفتح الحاء وسكون اللام - قبل الصلاة ويتأوّله على [حَلْق الشعر]

ثم قال : وقال لي بعض مشايخنا: لم أحلق رأسي قبل الصلاة نحوًا من أربعين سنة، بعد ما سمعت هذا الحديث.

قال الخطابي: وإنما هو (الحِلَق) مكسورة الحاء مفتوحة اللام - جمع حَلْقة

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٤٨ ، ١٤٩

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة ص ٦٥١/١ رقم (١٠٧٩) مطولا وفيه [ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة] والترمذي في كتاب الصلاة باب كراهية البيع والشراء في المسجد ص ١٣٩/٢ رقم (٣٢٢) وقال حسن والنسائي في كتاب المساجد باب النهي عن البيع والشراء في المسجد ص ٤٧/٢ رقم (٧١٤) وابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في الحِلَق يوم الجمعة قبل الصلاة ص ٣٥٩/١ رقم (١١٣٣)

يُقال : حَلْقَةٌ ، وحِلَق مثل بَدْرة، وبِدَرٍ، وقَصْعَةٍ، وقِصَع.

نهاهم عن التحلق والاجتماع على المذاكرة والعلم قبل الصلاة واستحب لهم ذلك بعد الصلاة.أ.هـ.[١]

٤ - تقسيم التصحيف باعتبار الظهور والخفاء:

وينقسم التصحيف باعتبار الظهور وعدمه إلى قسمين هما:-

١- تصحيف ظاهر جلي

٢- تصحيف غامض خفي

١ - التصحيف الظاهر الجلي: وهو ما لا يقع فيه إلا العامة، ويُدرك بسُهولة ولا يحتاج إلى إعمال فكر أو أهل التخصص الدقيق لإدراكه.

مثال ذلك:

ما نقله العسكري في تصحيفاته.

قال : ومما يحكيه العامة أنهم صحَّفوا فيه قولهم:

[أن النبي ﷺ كان يكره (النَّوْمَ) في (القَذَرِ)][٢]

وإنما هو: (الثَّوْمَ) في (القِدْرِ)

وقال أيضًا:

---

(١) إصلاح خطأ المحدثين للخطابي ص ٢٥ ، ٢٦.

(٢) لم أعثر عليه بهذا اللفظ ، وأحاديث كراهة أكل الثوم صحيحة في البخاري ومسلم

وروى بعضهم (أن النبي ﷺ كان يستحب (العَسَلَ) يوم الجمعة)[١]

وإنما هو (الغُسْلَ)

ثم قال: وهذه أشياء مبتذلة من العامة ولا أدري كيف صحَّفتها.).أ.هـ[٢]

٢ - التصحيف الغامض الخفي: وهو ما لا يقع فيه إلا الخواص من العلماء ولا يدركه إلا جهابذة العلماء الذين جمعوا بين الحديث والفقه واللغة.

١ - مثال للتصحيف الخفي:

حديث [أخرجوا حق الضعيفين اليتيم والمرأة][٣]

قال السيوطي: كذا أورده صاحب مسند الفردوس من حديث أنس: قال الحافظ ابن حجر: في زهر الفردوس وهذا تصحيف وإنما هو (أُحَرِّجُ) بضم الهمزة وفتح الحاء المهملة وتشديد الراء بعدها جيم - من الحرج وليس هو الإخراج بالخاء المعجمة.أ.هـ[٤]

٢ - مثال آخر للتصحيف الخفي:

---

(١) لم أعثر عليه بهذا اللفظ ، وأحاديث الغسل يوم الجمعة في البخاري (٨٧٩) ومسلم رقم (٨٤٦)
(٢) تصحيفات المحدثين ص ٣٦١/١ ، ٣٦٢
(٣) أخرجه: باللفظ الصحيح الخرائطي في مكارم الأخلاق (٧٣)
(٤) التطريف في التصحيف ص ١٨

حيث [ما أَذِنَ الله لشيء كَأَذَنِهِ لنبي يتغنَّى بالقرآن يجهر به][1]

قال العسكري: (كَأَذَنِه) الألف مفتوحة والذال مفتوحة. ومن لا يضبط يرويه (كَإِذْنِه) - فيكسر الألف التي هي الهمزة، ويُسكِّن الذال فيقلب المعني، والصواب (كَأَذَنِه) بفتحتين، (والْأَذَن): الاستماع، يُقال أذنت للشيء آذَنُ له آذَنًا إذا استمعت له،

وإطلاق هذا من الله - تعالى - على سبيل التوسع والمجاز، وخاطبهم على قدر تعارفهم، ومعناه الرضا من الله سبحانه بما يأتيه، والإقبال عليه بالرحمة والمغفرة.أ.هـ[2]

٥ - تقسيم التصحيف باعتبار القُبح وعدمه:

ينقسم التصحيف باعتبار القبح وعدمه إلى قسمين:

١- تصحيف قبيح

٢- تصحيف غير قبيح

١ - التصحيف القبيح: وهو الذي يؤدي إلى تغيير يُخل بالمعنى ويُفسده.

١ - مثال للتصحيف القبيح:

قال العسكري: ومما يصحّف تصحيفًا فاحشًا: قوله ﷺ في حديث رَوَوْهُ في ذكر يأجوج ومأجوج فيه

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن - باب الوصاة بكتاب الله - ﷻ - ص ٦٨٦/٨ رقم (٥٠٢٣-٥٠٢٤) ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن ص ٧٧/٦ رقم (٧٩٢)

(٢) تصحيفات المحدثين ص ٣٥٥ - ٣٥٧

[والذي نفسي بيده إن دواب الأرضِ لتَسْمَنُ وتَشْكَرُ من لحومهم[١]]

يروونه - بالسين غير المعجمة ويذهبون إلى أنها (تَسكَرُ من لحومهم)، وهذا تصحيف، وإنما الرواية (تَشْكَرُ شَكْرًا) جميعًا بالشين المنقوطة.

ومعنى قوله: (تَشْكَر) أي تمتلئ، يُقال شَكَرَت الشَّاة تَشْكَرُ شَكَرًا - إذا امتلأ ضرعها لبنًا، وشاة شَكْرَى، وشَكَرَت الدَّابة إذا متلأ بطنها من علف أو غيره.أ.هـ[٢]

٢ - مثال آخر للتصحيف القبيح:

ما وقع في حديث [هدايا الأمراء سُحْت][٣]

قال السيوطي: ووقع بخط الحافظ السِّلَفِيّ في نسخ أبي أيوب التميمي (هدايا الأمراء تُسْتَحَب) وكتب الحافظ ابن حجر في الحاشية

---

(١) أخرجه الترمذي (بالصواب) في كتاب تفسير القرآن باب ومن سورة الكهف ص ٢٩٣/٥ رقم (٣١٥٣) وقال حسن غريب ، وابن ماجة في كتاب الفتن باب فتنة الدجال ص ١٣٦٥/٢ رقم (٤٠٨٠) ، وقال البوصيري : إسناد صحيح.

(٢) تصحيفات المحدثين ص ٢٨٣ ، ٢٨٤

(٣) أخرجه بلفظ (سُحت) عن جابر بن عبدالله عبدالرزاق في باب الأمراء ص ١١ / ٣٤٥ وله روايات كثيرة بلفظ (هدايا الأمراء غلول) عن أبي حُميد عند البيهقي في السنن ص ١٣٨/١٠ وابن عدي في الكامل ص ١/ ١٧٣ وعن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط ص ١٩٧/٢ ورواياته ضعيفه / التلخيص ص ٣٤٨/٤

هذا تصحيف شنيع، والصَّواب (سُحْت) بسين مضمومة ثم حاء مهملة ساكنة ثم تاء مثناة[١]

٢ - تصحيف غير قبيح:

وهو ما حدث فيه تغيير في لفظه ولكن هذا التغيير لم يُخل بالمعنى أو يمكن حمله على وجه صحيح ، أو يمكن الجمع بين الأصل والمصحَّف من حيث اللغة ... حتى أنه قد يلتبس الأمر أيهما الأصل وأيهما التصحيف.

١ - مثال للتصحيف غير القبيح:

قال العسكري: ومما يُروى على وجهين وهما صحيحان قوله ﷺ [الثلث والثلث كَبِير[٢]] و (كَثِير)

ثم قال: وقد سمعته من جماعة بالباء تحتها نقطة،

ومن جماعة بالثاء منقوطة بثلاث ثم ذكر أسانيد الروايتين[٣]

قال الحافظ ابن حجر بعد ذكر الروايتين : والمحفوظ في أكثر الروايات بالمثلثة، ومعناه كثير بالنسبة إلى ما دونه. [٤]أ.هـ.

٢ - مثال آخر للتصحيف غير القبيح:

---

(١) التطريف في التصحيف ص ٢٤
(٢) أخرجه (بالروايتين) البخاري في كتاب الوصايا باب أن يترك ورثته أغنياء ص ٤٢٧/٥ رقم (٢٧٤٢) ومسلم في كتاب الوصية باب الوصية بالثلث ص ٧٤/١١ رقم (١٦٢٨)
(٣) تصحيفات المحدثين ص ٢٠١/١ ، ٢٠٢
(٤) فتح الباري ص ٤٠٣/٥

حديث [لا يَحِل لامرأةٍ أن تُحِدَّ على ميت أكثر من ثلاثة أيام إلا على زوج][1]

قال العسكري: فيُروى (تُحِد) بضم التاء وفتحها، فمن رواه بضم التاء فهو من (أَحَدَّت) ، ومن رواه بفتح التاء فهو من (حَدَّت)

وقد أجازهما أهل اللغة يُقال : حَدَّت وأَحَدَّت : إذا تركت الزينة و(تُحِد) بالضم أكثر في الرواية.أ.هـ[2]

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز باب إحداد المرأة على غير زوجها ص ١٤٧/٣ رقم (١٢٨٠) عن أم حبيبة ومسلم في كتاب الطلاق باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ص ١١٠/١٠ رقم (١٤٨٦)
(٢) تصحيفات المحدثين ص ٢٧٣/١

المبحث الثاني
أسباب الوقوع في التصحيف

هناك أسباب كثيرة تؤدي إلى التصحيف منها ما يتعلق بكيفية التحمل للحديث ومنها ما يتعلق بطريق الآداء. فأي خلل في أحدهما من حيث التثبت في الضبط لا شك أنه ينتج عنه الوقوع في التصحيف وسأذكر على عجالة أهم هذه الأسباب في وقوع التصحيف ومنها:

١ - الأخذ من الكتب بدون شيخ:

وهذا هو أهم وأخطر وأكثر الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في التصحيف حتى أن كثيرًا من العلماء يعتبرون هذا السبب وهو الأساس في وقوع التصحيف

يقول ابن كثير: وأكثر ما يقع ذلك لمن أخذ من الصحف ولم يكن له شيخ حافظ يوقفه على ذلك.أ.هـ[١]

ويقول الخطيب: والتصحيف والإحالة يسبقان إلى من أخذ العلم عن الصحف.[٢]

قلت: وليس أدل على ما أقول من أن أصل اشتقاق التصحيف إنما هو من الأخذ من الصحيفة.

---

(١) اختصار علوم الحديث ص ١٤٤
(٢) الكفاية ص ١٩٥

يقول السخاوي: والإكثار منه إنما يحصل غالبًا للأخذ من بطون الدفاتر والصحف ولم يكن له شيخ يوقفه على ذلك، ومن ثم حض الأئمة على تجنيب الأخذ كذلك ... ويُعلم أن اشتقاقه من الصحيفة، لأن من ينقل كذلك ويُغيِّرُ

يُقال إنه قد صحَّف أي قد رَوَى عن الصُّحُفِ ، فهو مُصَحِّف ومصدره التصحيف.(١)

وكان يحيى بن سعيد يقول: كان ابن إسحاق يُصَحِّف في الأسماء لأنه إنما أخذها من الديوان.(٢)أ.هـ

ونقل ابن كثير عن أبي الحجاج المزي بعد أن ذكر طول باعه في ضبط الروايات.

قال: وكان إذا تَغَرَّب عليه أحد برواية (شيء) مما يذكره بعض الشرَّاح على خلاف المشهور عنده، يقول: هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبه إلا على مجرد الصحف والأخذ عنها.(٣) أ.هـ.

فانظر مدى خطورة هذا السبب في حدوث التصحيف حتى يعتبره الأئمة هو الأصل في التصحيف، ويعتبره المزي هو السبب بدون البحث عن أسباب أخرى.

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ص ٣ / ٦٦ ، ٦٧
(٢) تصحيفات المحدثين ص ١ / ٢٦
(٣) اختصار علوم الحديث ص ١٤٧

أمثله لوقوع التصحيف بسبب الأخذ من الكتب.

أ - ما رواه ابن لهيعة عن كتاب "موسى بن عقبة" إليه بإسناده عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ (احْتَجَمَ) في المسجد)[١] بالميم في آخره

وإنما هو بالراء[٢] ("احْتَجَرَ" في المسجد بخُصٍّ أو حصير[٣]) أي اتخذ حُجْرة.

يصلي فيها" . فصحَّفه "ابن لهيعة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع.[٤]

قال الأمام مسلم وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الروية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي تخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عَرْضٍ عليه.أ.هـ.

فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف.[٥]

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في مسنده ص ٥ / ١٨٥ وفيه أن إسحاق بن عيسى قال:"قلت لابن لهيعة في مسجد بيته قال: لا في مسجد الرسول ﷺ .

(٢) قال مسلم في التمييز ص ١٨٧ هذه رواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعًا، وابن لهيعة المصحف في متنه المغفل في إسناده ، وإنما الحديث أن النبي ﷺ احتجر ...)

(٣) أخرجه بلفظ (احتجر) البخاري في كتاب الأذان باب صلاة الليل ص ٢/ ٢٥١ رقم (٧٣١) وأيضًا رقم (٦١١٣) ومسلم في كتاب الصلاة باب استحباب صلاة النافلة في بيته ... ص ٦٧/٦ رقم (٧٨١)

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٧٣

(٥) التمييز للإمام مسلم ص ١٨٨

ب - مثال آخر:

ما رواه أبو زرعة أن بِشر بن يحيى بن حسان ناظَر إسحاق بن راهوية في القُرعة واحتج عليه إسحاق بتلك الأخبار الصحاح فأفحمه، فانصرف ففتش كُتبه فوجد في كتبه حديث النبي ﷺ [أنه نهى عن القُرَع] فقال لأصحابه قد أصبت حديثًا أكسر به ظهره ، فأتى إسحاق فأخبره فقال له إسحاق إنما هذا (القَزَع) [1] أن يحلق رأس الصبي ويترك بعض. [2]أ.هـ

قلت: وسبب تصحيفه أنه قرأ كلمة (القَزَع) وهي بفتح القاف والزاي (القُرَع) "بضم القاف والراء المهملة" فوقع في التصحيف. بسبب الأخذ من الكتاب بدون شيخ أو حفظ.

٢ - الاشتباه في الخط مع عدم الضبط بالشكل أو النقط:

معلوم لدى الخاصة والعامة ما بين حروف اللغة العربية من تشابه في الخط لا يمكن الفصل بينها إلا بالنقط مثل (ب - ت - ث - ن - يـ) أو الشكل، فلا يتسنى لنا مثلًا التفريق بين (حُبَاب) بضم الحاء وتخفيف الباء - وبين (حَبَّاب) بفتح الحاء وتشديد الباء - إلا بالشكل ، ومما لا خلاف فيه أن إهمال الإعجام أو الضبط بالشكل لا شك يوقع في كثير من التصحيف والخلط.

---

(١) أخرجه بالرواية الصحيحة (القزع) البخاري في كتاب اللباس باب القزع ص ١٠/٣٧٦ رقم (٥٩٢١) ومسلم في كتاب اللباس باب كراهة القزع ص ١٤/١٠٠ رقم (٢١٢٠) كلاهما عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٢) أسند القصة كاملة بالتصحيف الخطيب في الكفاية ص ١٩٥ ، ١٩٦

قال الخطيب في جامعه:

في رواة العلم جماعة تشتبه أسماؤهم وأنسابهم في الخط وتختلف في اللفظ مثل بِشر وبُسر وبَرِيد وبُرَيْد ويزيد وعياش وعباس وحيان وحبَّان وحِبَّان وحَنَّان وعُبَيْدَة وعَبِيْدَة وغير ذلك فلا يؤمن على من لم يتمهّر في صنعة الحديث تصحيف هذه الأسماء وتحريفها إلا أن تنقط وتشكل فيؤمن دخول الوهم فيها ويسلم من ذلك حاملها وراويها.(١)

قلت: ومن الجدير بالذكر أن أكثر ما يقع فيه التصحيف بسبب عدم النقط أو الشكل إنما هو أسماء الرواة وذلك لأنها لا تخضع لقواعد اللغة، ولا إعمال الفكر، ولا دلالة السياق، ولا موضوع الحديث ، ولا يوجد شيئًا قبلها ولا بعدها يحدد ضبطها.

مثال للتصحيف بهذا السبب:

حديث جابر بن عبدالله ﷺ قال:"رُمِيَ أُبَيٌّ يوم الأحزاب على أَكْحَله، فكواه رسول الله ﷺ ".(٢)

فقوله (أُبَيٌّ) بضم الهمزة وفتح الباء وتشديد الياء - هو ابن كعب - فقد صحفه غُنْدَر فجعلها (أَبِي)

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ٢٦٩/١

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الطب باب لكل داء دواء واستحباب التداوي ص ١٩٢/١٤ رقم (٢٢٠٧) وقوله (أكحله) بسكون الكاف وفتح الحاء - هو عرق في وسط الذراع يكثر فصده - يعني قطعه ، أو شقه - راجع النهاية في غريب الحديث ص ١٥٤/٤ مادة (كحل)

أي بالإضافة - وأبو جـابر كان قد اسـتشهد قـبل ذلك في غـزوة أُحد.(١)

قلت : وما ذاك التصحيف إلا لعدم ضبط الحروف بالشكل فالتبس الأمر، والأمثلة للتصحيف بهذا السبب أكثر من أن تُحصى وما ذكرته من أمثلة تصحيف البصر يندرج تحت هذا السبب. والله أعلم.

٣ - سوء السَّماع عند التحمل أو الأداء:

من الأسباب التي يكثر بسببها التصحيف سوء سمع الراوي سواء كان ذلك نظرًا لضعف السمع عند الطالب أو لانخفاض صوت الشيخ عند الأداء أو لتشويش أثناء التحمل والأداء نظرًا لسعة المجلس وكثرة الطلاب وفي الغالب يحصل التصحيف من هذا السبب في الكلمات التي تتشابه فيها الحروف من حيث الصفة أو المخرج أو الوزن الصرفي وما شابه ذلك.

وما ذكرته في تصحيف السمع يصلح مثالًا لهذا السبب، وسأذكر أمثلة أخرى يتجسد فيها خطر هذا السبب في كثرة وقوع التصحيف منها:

١ - مثال للتصحيف بسبب سوء السماع:

ما أسنده العسكري عن أحمد بن عبيد قال : حضرت مجلس يزيد بن هارون فأملى: [عن شهر بن حوشب] فقال لي رجل كان إلى جانبي:

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ص ٦٧/٣ بتصرف.

كيف قال [عن شهرٍ أو شهرين؟][١]

٢ - مثال آخر:

ما أسنده العسكري أيضا عن إسحاق بن وهب قال: كنا عند يزيد بن هارون وكان له مستملٍ يُقال له: (أبو عُقيل ولقبه بَربَخ) فسأله رجل عن حديث فقال يزيد بن هارون:"حدثنا به عدَّة[٢] قال : فصاح به المستملي يا أبا خالد"عِدَّة بن مَنْ؟! فقال: عدَّة بن فَقَدْتُك][٣]

ولذلك قال الأصمعي: سمعت أعرابيًا يقول: "لا ينتفع الرجل بالقول وإن كان بليغًا مع سوء الاستماع".[٤]

٤ - الورَّاقون:

وهم قوم تميَّزوا بحُسنِ الخط وبسُرعته فكانوا ينسخون الكتب، فتفرغوا لها واتخذوا منها حرفة يتكسبون بها، وهؤلاء ليسوا من أهل الرواية بل هم يعتبروا أنصاف مُثقفين، لذلك وقع منهم التصحيف في نسخهم لبعض الكتب نظرًا لقلة علمهم، أو سرعة كتابتهم حيث أن أرباحهم مرتبطة بكثرة ما يكتبون، فمن كان منهم يهتم بجمع المال تساهل في النسخ فيكون سببًا أساسيًا في إيقاع من يقرأ ما كتبوه في التصحيف.

---

(١) تصحيفات المحدثين ص ٣٧/١
(٢) أي مرَّات كثيرة (عدد من المرات)
(٣) تصحيفات ص ٣٨/١
(٤) الجامع لأخلاق الراوي ص ١٩٥/١

ويطلق على هؤلاء في عصرنا (الطابعون) أصحاب المطابع التي تطبع الكتب وسأذكر مثالًا يكشف عن تسبب الورّاقين في كثير من التصحيف الواقع في بعض الكتب.

قال: محمد بن أحمد بن البراء: كان بواسط ورّاق ينظر في الأدب والشعر ولا يعرف شيئًا من الحديث وكان لعمرو بن عون الواسطي ورّاق مستمل يلحن كثيرا فقال أخروه، وتقدم إلى الوراق الذي كان ينظر في الأدب أن يقرأ عليه فبدأ فقال : حدثكم هُشيم فقال هُشيم ويحك فقال عن حَصين[١] فقال عن حُصَين ويلك ثم قال عمرو بن عون رُدُّونا إلى الورّاق الأول فإنه وإن كان يلحن فليس يمسخ[٢]

٥ - قلة العلم باللغة العربية:

وقلة العلم باللغة العربية يكون سببًا في تصحيف المتون إذ الإعراب فرع المعنى فمن أهم الأدوات في فهم النص إعرابه، أما الأسانيد فلا يؤثر فيها هذا السبب لأنها تعتمد على النقل والسماع فلا تخضع لقواعد الإعراب.

بل إن العالم باللغة العربية مع الجهل براوية الحديث قد يقع في تصحيف الأسانيد ولذلك وقع ورّاق الواسطي في تصحيف الأسماء[٣] مع علمه باللغة العربية والأدب والشعر لأنه لم يكن يعرف شيئًا عن الأسانيد

---

(١) الصواب في الاثنين (هُشَيم ، وحُصَين) بالتصغير.
(٢) أسنده السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ص ١ / ٩٥ ، ٩٦ وكذا أسنده العسكري في تصحيفات المحدثين ص ٦٥/١
(٣) راجع القصة بتمامها في السبب الرابع الصفحة السابقة.

قلت: وقد وقع بهذا السبب كثيرٌ من التصحيفات في المتون. حتى اعتبر بعض المحدثين الجهل باللغة العربية قدح في الراوي.

فقد قال السِّلَفي في ترجمة محمد بن عبيد الله بن دكاش الحنبلي:

"إنه كان قارئ بغداد والمستملي بها على الشيوخ، وهو في نفسه ثقة كثير السماع، ولم يكن له أُنس بالعربية ، وكان يلحن لحن أصحاب الحديث"[(١)].أ.هـ

ومن الأمثلة التي وقع فيها التصحيف بسبب قلة العلم باللغة العربية.

١ - قال القاضي عياض:"وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب كاختلافهم في قوله عليه السلام [ذكاة الجنين ذكاة أمه][(٢)]

فالحنفية ترجح فتح (ذكاة)[(٣)] الثانية، على مذهبها من أنه يُذكى مثل ذكاة أمه وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته.

---

(١) فتح المغيث ص ٢/٢١٠

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الأضاحي باب ما جاء في ذكاة الجنين ص ٣/ ٢٥٣ رقم (٢٨٢٨) عن أبي سعيد والترمذي في كتاب الأطعمة باب ما جاء في ذكاة الجنين ص ٤/٦٠ رقم (١٤٧٦) وقال: حسن صحيح، وابن ماجة في كتاب الذبائح باب ذكاة الجنين ذكاة أمه ص ٢/١٠٦٧ رقم (٣١٩٩)

(٣) (ذكاة) بالفتح على نزع الخافض (أي كذكاة أمه) وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي ذكاة أمه).

وذكر القاضي أمثلة أخرى في الإلماع ثم قال:

"في كثير مما لا يُحصى من هذا ، فإذا أهمله السامع لم ينتبه لوضع الخلاف فيه، فإذا نوزع في إعرابه وضبطه ورجع إلى كتابه فوجده مهملًا بقي متحيرًا أو جسر على الضبط بغير بصيرة ويقين".أ.هـ [١]

٦ - الحمل على الشائع المشهور بين الناس في بعض الألفاظ:

كثيرًا ما تشتبه بعض الألفاظ في السند أو المتن، لكن أحدها مشهور شائع متداول بكثرة بين أهل العلم. كأن يكون روايًا مشهورًا أو متميزًا بهذا الاسم، أو يكون المشهور متناسقًا مع السياق في متن الحديث فيُحمل اللفظ على هذا المشهور مع أنه غير مُراد وغير المشهور هو المراد وهو الصواب والذي حُمل عليه اللفظ هو التصحيف

ولذلك أمثلة كثيرة في السند والمتن:

١ - مثال للتصحيف بهذا السبب في الأسماء:

ما رواه البخاري ومسلم من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت:

جاءت امرأة رِفاعة إلى رسول الله ﷺ فقالت: كنت عند رفاعة، فطلقني فَبَتَّ طلاقي ، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزَّبِيرِ ... إلخ"[٢]

---

(١) الإلماع ص ١٣٦ ، ١٣٧

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات باب شهادة المختبئ ص ٢٩٦/٥ رقم (٢٦٣٩) وفي الطلاق (٥٣١٧) ومسلم في كتاب النكاح باب لا تحل المطلقة ثالثا لمطلقها حتى تنكح زوجًا غيره ص ٢/١٠ رقم (١٤٣٣)

قال الإمام النووي: (الزَّبِير) هو بفتح الزاي وكسر الباء بلا خلاف، وهو عبدالرحمن بن الزَّبِير بن باطَاء، ويُقال باطِياء، وكان عبد الرحمن صحابيًا، والزَّبِير (والده) قتل يهوديًا في غزوة بني قريظة.

وهذا الذي ذكرنا من أن عبد الرحمن بن الزَّبِير بن باطاء القُرظي هو الذي تزوج امرأة رفاعة القرظي هو الذي ذكره أبو عمر بن عبد البر والمحققون[١]

وقال ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني في كتابيهما في معرفة الصحابة إنما هو عبد الرحمن بن الزُّبَير بن زيد بن أمية والصواب الأول[٢]

قلت: مع أن الصواب (عبد الرحمن بن الزَّبِير) "بفتح الزاي المشددة وكسر الباء" إلا أن المشهور والمألوف بين الناس (الزُّبَير) "بضم الزاي المشددة وفتح الباء"، فحملوا اللفظ عليه لشهرته مع أنه غير مُراد وهو تصحيف، ومن العجيب أن الذي حقق النص عن صحيح البخاري جرى على المشهور في ضبطه (بضم الزاي) لشهرته مع أنه خطأ.

٢ - مثال آخر للتصحيف بهذا السبب في المتن:

---

(١) تراجع ترجمته في الاستيعاب لابن عبدالبر ص ١٤٩/٢ ، والإصابة لابن حجر ص ٣٩٨/٢

(٢) شرح النووي على مسلم ص ١/١٠

ما رُوي عن علي - كرم الله وجهه - قال: مرَّ النبي ﷺ على قوم (يَرْبَعُون) حجرًا فقال:"إنَّ أشدكم أملككم لنفسه عند الغضب وأحلمكم من عفا بعد قدرة"[١]

ورُوي الحديث من طريق آخر عن أنس [أن النبي ﷺ مرَّ بقوم (يَرْفَعون) حجرًا ... إلخ. الحديث

قال العسكري : كهذا رواه بالفاء (يرفعون، والصواب (يَرْبَعُون) - بالباء - يُقال للخشبة التي يُرفع بها العِكْم[٢] المِرْبَعَة .أ.هـ[٣]

قلت: والسبب في الوقوع في هذا التصحيف المألوف والمشهور في الدلالة على المراد فلا شك أن كلمة (يَرْفَعُون) هي المتبادرة إلى الذهن وهي المشهورة والمتداولة أكثر من كلمة (يَرْبَعُون) - بالياء - لذلك حُمل اللفظ عليها مع أنها تصحيف.

والأمثلة للتصحيف بهذا السبب كثيرة وقد أورد منها العسكري الكثير في تصحيفاته.[٤] ولا يتسع المجال لذكرها هنا.

---

(١) أخرجه البزَّار في مسنده عن أنس رقم (٢٠٥٣) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ص ٦٨/٨ وقال رواه البزَّار وفيه شعيب بن بيان، وعمران القطان، وثقهما ابن حبان، وضعفهما غيره، وبقية رجاله ثقات ، وكله بلفظ (يرفعون) وأورده ابن الأثير في النهاية باللفظ الصواب (يربعون) وقال : ويُروى يرتبعون ، رَبْعُ الحجر وارتباعه: إشالته، ورفعه لإظهار القوة.أ.هـ. النهاية ص ١٩٠/٢

(٢) العكم - بالكسر - هو الحبل الذي يُشد به المتاع ويُربط: راجع اللسان ص ٣٠٦١/٤ مادة عكم

(٣) تصحيفات المحدثين ص ٣٤٩/١

(٤) راجع تصحيفات المحدثين ص ١ / ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨

٧ - إقحام غير المتخصصين أنفسهم في رواية الحديث أو تحقيقه:

حفظ بعض الناس مجموعة من الأحاديث ولم يعرفوا عن ضبطها شيئًا ولم يشتغلوا بالدراية فيميزوا الصحيح من الحسن من الضعيف منها وظن هؤلاء في أنفسهم أنهم من أهل الحديث فاشتغلوا بروايته مع أنهم لم يتأهلوا لهذا العلمِ الرفيع، قَدْرًا الصعبِ منالًا، الدقيق تخصصًا. ولذلك كان هؤلاء وأمثالهم سببًا في ظهور بل وانتشار التصحيف لعدم معرفتهم بأصول الضبط في الرواية، وعدم ملكيتهم لأدوات الضبط ومقوماته.

يقول ابن كثير:" فقد وقع شيء كثير لجماعة من الحفاظ وغيرهم ممن ترسَّم بصناعة الحديث وليس منهم [١].أ.هـ.

وقال الأوزاعي: كان هذا العلم شريفًا إذ كان في أفواه الرجال يتلقونه ويتذاكرونه، فلما صار في الكتب ذهب نوره، وصار إلى غير أهله.أ.هـ.[٢]

ومن طريف ما يحكى في هذا الشأن ما أسنده السمعاني عن محمد بن سهل بن عسكر قال [وقف المأمون يوما للإذن ونحن وقوف بين يديه إذ تقدم إليه غريب بيده محبرة فقال يا أمير المؤمنين صاحب حديث منقطع به فقال له المأمون أيش تحفظ في باب كذا فلم يذكر شيئا فما زال المأمون يقول حدثنا هشيم وحدثنا

(١) اختصار علوم الحديث ص ١٤٤
(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ص ١٠٧

حجاج بن محمد وحدثنا فلان حتى ذكر الباب ثم سأله عن باب ثان فلم يذكر فيه شيئا فذكره المأمون ثم نظر إلى أصحابه فقال أحدهم يطلب الحديث ثلاثة أيام ثم يقول أنا من أصحاب الحديث أعطوه ثلاثة دراهم[١]

قلت: وإن تنبه القدماء إلى خطر هؤلاء ولم يغتروا بمظهرهم ولا عبادتهم ولا كبر سنهم ولا حفظهم للأحاديث وهجروا مروياتهم وتركوا الأخذ عنهم ، ولم يعتبروا بأحاديثهم كما تبيَّن مما ذكرناه إلا أن المتأخريين وقعوا فيما توخى منه أسلافهم وحذَّروا منه فاخذوا عن كل من ادَّعى علم الحديث (وهم كُثُر) بل تصدَّروا قوائم أهل الحديث في العصور المتأخرة، وتبوّأوا مكانة ليسوا لها بأهل وراحوا يحققون تراث هذه الأمة في الحديث وعلومه فتجاسروا على ما ليس هم له بأهل فصحفوا وتسببوا في إيقاع غيرهم في التصحيف. فضلوا وأضلوا.

وخصوصًا لمَّا تقادم الزمان وأصيبت بعض المخطوطات الحديثية بشيء من الطمس أو الخرق أو الكشط أو القطع أو التآكل من الأرضة أو غير ذلك من الأمور التي ينبغي للمحقق أن يُجيد فن التعامل مع هذه التلفيات في استدراكها أو تصويبها، أو الكف عن ذلك والتنبيه على ما وقع في المخطوطة بأمانة بدون تجاسر على التصويب أو الاستدراك بدون سند أو أثارة من علم.

---

(١) الكفاية ص ١٩١ ، أدب الإملاء والاستملاء ص ١٤٦

ويحذر القاضي عياض منذ القرن السادس من ترك أمثال هؤلاء يعبثون بتراث الأمة وأصل تشريعها ويتسببون في شيوع التصحيف والتحريف.

فيقول: [فمنهم من جسر على إصلاح ما خالف الصواب عنده وغيّر الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه وربما كان غلطه في ذلك أشد من استدراكه لأنه متى فتح هذا الباب لم يوثق بعد بتحمل رواية ولا أُنس إلى الاعتداد بسماع مع أنه قد لا يسلم له ما رآه ولا يوافق على ما أتاه إذ فوق كل ذي علم عليم][(١)]

قلت: هذه أهم الأسباب التي تُعد سببا معتبرًا ولها أثر كبير في انتشار ظاهرة التصحيف والتحريف في الحديث.

ولم أقصد حصر الأسباب لكن قصدت ذكر أهمها وأكثرها أثرًا في شيوع هذه الظاهرة، وثمَّة أسباب أخرى كثيرة لها علاقة بذيوع التصحيف والتحريف في كتب السنة المطهرة منها: اختلاط العرب بالعجم، وانتشار العُجمة بين المسلمين وهجر اللغة العربية بين أهلها، وعدم التذوق والفهم لأساليبها.

ومنها: عدم الإشراف العلمي على المطابع التي تقوم بطباعة كتب السنة النبوية المطهرة،

ومنها: عدم الإحاطة بفقه، الحديث مما يحمل الراوي للحديث على تغيير بعض ألفاظه نظرًا لعدم علمه بالمراد منه.

---

(١) مشارق الأنوار. ص ٣/١

ومنها: عدم تأهيل الخطباء والوعَّاظ - وخصوصًا في هذا العصر - مما أكثر انزلاق لسانهم في كثير من التصحيف ويتناقله عنهم العامة ويتسبب في ذيوعه وانتشاره.

ومنها: عدم المراجعة العلمية من متخصصين للبرامج الدينية في القنوات الإعلامية (مسموعة ومرئية) مما تسبب في انتشار كثير من التصحيف، ويتناقله - للأسف - الخاصة والعامة لشدة الوثوق بهذه القنوات -

ومنها: انتشار المساجد الصغيرة، والزوايا التي تقام فيها مجالس لتعليم الحديث من غير إشراف أهل العلم عليها مما يسفر عنها كثير من التصحيفات يتناقلها الشباب وتروج بين عامة الناس.

وغير ذلك من الأسباب التي شاركت في ظهور وتفشي هذه الظاهرة.

واعتبر بعض الباحثين التعصب المذهبي من الأسباب الأساسية والمعتبرة في هذه الظاهرة وذكر لذلك أمثلة:(١)

وأرى - والله أعلم - أن هذا السبب لا يُعتبر من الأسباب الكبيرة الخطر لأن هذا إنما يصدر من فئات ومذاهب لا يوثق بكتبهم بل هي موضع شك عند أهل التحقيق فلا يغتر بما فيها أحدٌ من أهل السنة فلا ينزلق في التصحيف أو التحريف الذي يوجد فيها إلا قليل، فخطرها ضعيف - والحمد لله -

(١) راجع التصحيف وأثره في الحديث والفقه ص ٧٣

المبحث الثالث

طرق كشف التصحيف

هناك طرق وأساليب كثيرة نستطيع أن نكشف من خلالها عما وقع من تصحيف أو تحريف ، أو وهم في السند أو المتن ، ومعرفة هذه الطرق من الأهمية بمكان ، وذلك ليتسنى لنا بتصويبه الفهم الصحيح للحديث النبوي، والحكم الدقيق والمناسب على سنده، وحتى نستطيع أيضًا، أن نفرّق في التصحيف بين ما هو حقيقي ، وما هو ادعائي ، وغير ذلك من الأمور المهمة المتعلقة بكشف التصحيف أو التحريف في الحديث.

وسأذكر أهم هذه الطرق التي يمكن أن نكشف من خلالها مواضع التصحيف أو التحريف في الحديث.

ومنها:

١ - جمع روايات الحديث والمقارنة بينها:

معظم الأخطاء التي تلحق سند أو متن الحديث؛ القادح منها وغير القادح . يمكن كشفه بجمع الروايات والمقارنة بينها، ولذلك قالوا: الحديث الذي لا تجمع طرقه لا يُعرف خطأه ، ولا شك أن التصحيف من العيوب التي تلحق السند أو المتن وفي بعض الأحيان يتعيَّن كشفه بهذه الطريقة ، والأمثلة لذلك كثيرة.

مثال ذلك:

حديث جابر بن عبد الله ﷺ في وعظه ﷺ للنساء يوم العيد فقال:" تصدقن فإن أكثركن حطب جهنم، فقامت امرأة من "سطَّة" النساء سَفْعَاء الخدين، فقالت: لمَ يا رسول الله ؟! قال : لأنكن تُكْثِرن الشَكَاة وتكفرن العشير"(١)

قال القاضي عياض كذا وقع هذا الحرف عند عامة شيوخنا، وعند بعضهم من (وَاسِطَة النساء) وهما بمعنى الخيار، ولكن حذّاق شيوخنا زعموا أن هذا الحرف مُصَحف وأن صوابه (من سَفِلَة النساء) كما في رواية النسائي(٢) وابن أبي شيبة(٣) ، ويؤيده قوله في رواية (ليست من عِلية النساء) وقوله بعده (سفعاء الخدين)(٤).

قلت: ونص كلام القاضي عياض في المشارق نقلًا عن القاضي الكناني قال:"أرى اللفظ مغيرًا، وأحسبه "من سفلة النساء"

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في كتاب صلاة العيدين ص ١٧٤/٦ رقم (٨٨٥) و البخاري مختصرًا في كتاب العيدين باب المشي والركوب إلى العيد .... ص ٥٢٣/٢ رقم (٩٦١)

(٢) أخرجه بهذا اللفظ : النسائي والدارمي وأحمد والبيهقي وأبو نعيم ، وابن أبي شيبة فأخرجه النسائي في كتاب صلاة العيدين باب قيام الإمام في الخطبة متوكئا على إنسان ص ١٨٦/٣ رقم (١٥٧٥) ، والدارمي في كتاب الصلاة باب الحث على الصدقة ص ٤٥٨/١ رقم (١٦١٠) وأحمد في مسنده ص ٣١٨/٣ ، و البيهقي في باب الصلاة قبل الخطبة ص ٣/ ٢٩٦ رقم (٥٩٩٣) وأبو نعيم في الحلية ص ٣٢٤/٣ ، وابن أبي شيبة بلفظ (ليس من علية النساء) ص ٣٥١/٢ رقم (٩٨٠٥) وذكره ابن الأثير في النهاية ص ٣٧٦/٢ بلفظ (سفلة) بفتح السن وكس الفاء – السُقاط من النساء، أي ليس من علية القوم، وكذا في اللسان ص ٢٠٣١/٣

(٣) سبق تفصيله في رقم (٢)

(٤) التطريف في التصحيف ص ٢٤ ، ٢٥

فإنه اختلط رأس الفاء مع اللام فجاء طاء ويعضده أن ابن أبي شيبة ... إلخ[١]

وتعقب الإمام النووي القاضي عياض فقال: وهذا الذي ادَّعاه من تغيير الكلمة غير مقبول، بل هي صحيحة، وليس المراد بها من خيار النساء كما فسَّره هو، بل المراد: امرأة من وسط النساء جالسة في وسطهن ، قال الجوهري وغيره من أهل اللغة: يُقال وَسَطْتُ القوم أَسِطُهم وَسَطًا، وَسِطة أي : توسطتهم".أ.هـ.[٢]

قال ابن الأثير (من سِطَّة النساء) أي من أوساطهن حسبًا ونسبًا وأصل الكلمة الواو وهو بابها، والهاء فيها عوض من الواو كعِدَة وزِنَه من الوعد والوزن.[٣] أ.هـ.

قلت: والشاهد من المثال: أن القاضي عياض اكتشف ما ادَّعاه من التصحيف في الحديث عن طريق جمع رواياته، واستدل على الصواب بمقارنة هذه الروايات ، كرواية (ليست من علية النساء) والذي أميل إليه، ما قاله الإمام النووي ، لأن كلمة (سِطَة) لها وجه صحيح في أصل اللغة – والله أعلم –

٢ – فهم الحديث، وإعمال الفكر فيه:

إن من فَهِم الحديث ومقاصده، وسبب وروده، وموضوعه الأساس وأعمل فكره في نصه يستطيع أن يكشف ما لحق بعض ألفاظه من تصحيف أو تحريف، وذلك في المتن خاصة.

---

(١) مشارق الأنوار ص ٢١٤/٢
(٢) شرح النووي على مسلم ص ٤١٥/٥
(٣) النهاية في غريب الحديث ص ٣٦٦/٢

مثال ذلك:

ما رواه أبو عبيدة قال: سمعت ابن داب[١] يقول: "خرج حمزة ﷺ يوم أحد كأنه (مَجْحُوم) الجيم قبل الحاء - فقال له قائل: ما المجحوم ؟ قال: الذي به كَلَبٌ على الشيء فقلت له : صحَّفت الحكاية وأحلت التفسير، إنما الخبر (مَحْجُوم) - بالحاء قبل الجيم - وقال : ما المحجوم؟ فقلت: رجل محجوم إذا كان جسيمًا كأنه أُخذ من قولهم: له حَجْم، وبعير مَحْجُوم قد شُدَّ فمُهُ لئلا يَعَضُّ ، ورجل مَحْجُوم لأن المَحَاجِم تُجعل في رقبته[٢].

قلت: والفهم للأثر وإعمال الفكر فيه كشف التصحيف لأن حمزة ﷺ كان جَسِيمًا ذا حَجْم فاللفظ الذي يتناسب مع السياق ما يدل على ذلك وهو (مَحْجُوم) أما اللفظ المصُحَّف (مَجْحُوم) بإعمال الفكر يتبين أنه لا يستقيم لأنه لا يُعقل أن يكون لحمزة كَلَبٌ على الحرب، و رسول الله ﷺ كان يعلمهم (لا تَمَنَّوا لقاء العدو، وسَلُوا الله العافية).

ولأنه من المقاصد الأساسية في الإسلام حقن الدماء واللفظ المصحف يعارض هذه الثوابت الإسلامية.

---

(١) ابن داب: هو أبو الوليد عيسى بن يزيد بن دأب الكناني الليثي خطيب شاعر عالم بالأنساب ت سنة ١٧١ هـ الأعلام ص ١١١/٥ لكن كثر منه التصحيف كما هو في تصحيفات المحدثين.

(٢) أسنده العسكري في تصحيفات المحدثين ص ٤٣/١ وشرح ما يقع فيه التصحيف ص ٣٧/١ وذكره ابن الأثير في النهاية ص ٣٤٧/١ بلفظ "أنه خرج يوم أحد كأنه بعير محجوم" وفي رواية (رجل محجوم) أي جسيم من الحجم وهو النتوّ.أ.هـ.

٣ - ركاكة اللفظ أو المعنى أو استحالة صدور بعض ألفاظه عن رسول الله ﷺ أو في حق رسول الله ﷺ :

من المعلوم أن من أوتي جوامع الكلم، ومن كان المرجع في الفصاحة والبلاغة لا يمكن أن يصدر عنه ما فيه ركاكة في اللفظ أو المعنى لذلك وجود شيء من هذا يكشف اللثام عن تصحيف أو تحريف في الحديث.

مثال ذلك:

عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : "بينا أنا نائم رأيت الناس يُعرضون وعليهم قُمُصٌ، منها ما يبلغ "الثُّدِيَّ" [(١)]، ومنها ما يبلغ دون ذلك ، ومرَّ عمر بن الخطاب، وعليه قميص يجرُّه". قالوا ما أولت ذلك؟ يا رسول الله ! قال: "الدِّين" هذا هو الصواب[(٢)]

ونقل العسكري عن الإمام أحمد يقول (منها ما يبلغ "البَدَن")

كذا عبد الرزاق عن معمر، وصحَّف عبدالرزَّاق وإنما هو (يبلغ الثُّدِيّ)[(٣)]

---

(١) (الثُّديَّ) بضم المثلثة وكسر الدال المهملة، وتشديد الياء التحتية جمع (ثَدْيَ) بفتح أوله ثم سكون ثانيه والتخفيف.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عمر بن الخطاب ص ٥٢/٧ رقم (٣٦٩١) ومسلم في كتاب الفضائل باب من فضائل عمر ص ١٥٧/١٥ رقم (٢٣٩٠)

(٣) الرواية المصحفة ذكرها العسكري في تصحيفات المحدثين ص ١ / ١٣٩ ، ١٤٠، قلت: وجميع روايات الحديث في المسند على الصواب راجع المسند (٨٦/٣) ، (٣٧٤/٥)

قلت: السياق بلفظ (البَدَن) في غاية الرِكَّة ولا يمكن أن يصدر هذا من رسول الله ﷺ لأن البدن يطلق ويُراد به الجسد كله"

وهذا يكفي في اكتشاف التصحيف في الحديث. والله أعلم .

مثال آخر:

ما رُوي عن عبد الله ثعلبة قال كان النبي ﷺ (قد مسح وجهه "زمن الفتح")[1]

هذا هو الصواب.

وقد رواه العسكري من طريق عبد الله بن الحارث عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنه بلفظ (مسح وجهه "من القُبْح")

قال الإمام أحمد: أخطأ فيه وصحّف، إنما هو (زمن الفتح)

قلت: واستحالة نسبة القُبح لوجهه ﷺ لأكبر دليل يكشف التصحيف في هذه الرواية . والله أعلم

٤ - مخالفة النص للقواعد الشرعية المتفق عليها:

فهناك أمور في التشريع اتفق عليها العلماء تبعًا للنصوص الصريحة الواردة فيها فإذا جاء نص يخالف هذه النصوص فهذا مؤشر لوجود تصحيف فيه.

---

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه أحمد في مسنده ص ٤٣٢/٥ وله طرق متعددة وأخرجه البخاري في صحيحه معلقا بصيغة الجزم في كتاب المغازي ص ٦١٥/٧ رقم (٤٣٠٠) وقال الحافظ في الفتح، وصله المصنف في التاريخ الصغير وقال في آخره (عام الفتح بمكة) الفتح ص ٦١٦/٧

مثال ذلك:

حديث النبي ﷺ :[من مات مرابطًا مات شهيدًا، ووقى فتنة القبر وغدي وريح عليه برزقه من الجنة، وجرى عليه عمله][1] هذا هو الصواب ورُوي العسكري من طريق ابن جريج بلفظ [من مات مريضًا مات شهيدًا][2] وهذا تصحيف.

قلت: فالقواعد الشرعية تقرر أن أنواعًا من المرض من مات بها يكون شهيدًا ولكن ليس كل من مات مريضًا كُتبت له الشهادة، ولذلك عُلم أن كلمة (مريضًا) تصحيف وصوابها (مرابطًا)

٥ - قلب معنى الحديث، وخروجه عن موضوعه:

إذا كان في نص الحديث لفظه أو أكثر تغيِّر معنى الحديث أو تخرجه عن موضوعه الأصلي فهذا مؤشر وجود تصحيف في هذه الألفاظ

مثال ذلك:

ما رواه عبد الله بن عمر ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إذا تبايعتم بالعِينة[3]، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلًا لا ينزعه

---

(١) أخرجه عن أبي هريرة ﷺ بهذا اللفظ عبدالرزاق في مصنفه كتاب الجهاد باب الرباط ص ٢٨٣/٥ رقم (٩٦٢٢) وابن ماجة بألفاظ متقاربة في كتاب الجهاد باب فضل الرباط في سبيل الله ، ص ٩٢٤/٢ رقم (٢٧٦٧) ، وقال البوصيري : إسناده صحيح.

(٢) أسنده عنه في تصحيفات المحدثين ص ١ / ١٣٤ ، ١٣٦

(٣) (العينة) بالكسر - السلف - والمراد أن يبيع شيئا من غيره بثمن مؤجل، ويُسلِّم إلى المشتري ، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن أقل مما باع به وينقده الثمن. معالم السنن ص ٧٤٠/٣

حتى ترجعوا إلى دينكم"[١] هذا هو الصواب.

قال العسكري: ومن لا يعلم يصحفه فيقول:"إذا تتابع الناس بالغِيبة" بتاءين والباء بعد الألف، والغين المعجمة وبعد الياء باء فيصحف في موضعين ، ويحيل المعنى إلى معنى آخر.

والصحيح: (تَبَايَع) تحت الياء التي تلي العين نقطتان من المبايعة (والعِيْنَة): العين غير معجمة مكسورة - يريد السلف ولا معنى للغيبة والتتابع ههنا.[٢]

قلت: فلفظ (تَبَايَع) حين حُوِّل إلى (تَتَابَع) ولفظ (العِيْنَة) حين حُوِّل إلى (الغِيْبَة) قلب المعنى وغير موضوع الحديث وحوَّل معناه إلى معنى آخر وهذا يكشف أن فيه تصحيف. والله أعلم

٦ - الرجوع إلى كتب غريب الحديث ومعاجم اللغة:

ومن أكثر ما يكشف التصحيف كتب الغريب ومعاجم اللغة لأن مؤلفوها أعرف الناس بأصل اللغة العربية وإشتقاقاتها في الألفاظ، فضلًا عن تمكنهم من سلامة اللغة وارتباطه بالمعاني . لذلك بالرجوع إلى كتبهم نكتشف كثيرًا من التصحيف .

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والإجارات باب النهي عن العينة ص ٧٤١/٣ رقم (٣٤٧٢) ، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ص ٢٨/٢ وقال الشيخ أحمد شاكر إسناده صحيح وعلق عليه بقوله [وهذا شيء مشاهد ظهرت آثاره في المسلمين حين صاروا عبيدًا للأرض والزرع، بل هو ظاهر من كل أمة استعبدتها الأرض وقصرت نفسها على الزرع راجع شرحه على مسند أحمد ص ٤١٤/٤ الحديث رقم (٤٨٢٥)

(٢) تصحيفات المحدثين ص ١٩١/١ ، ١٩٢

ولذلك لما سُئل الإمام أحمد عن كلمة في حديث قال : سلوا أصحاب الغريب فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن][1]

مثال ذلك:

ما رُوى عن حفصة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: [لا صيام لمن لم يُبَيِّتِ الصيام من الليل]

على أنه من التبييت من قولهم بيَّتوا الرأي، هكذا ترويه الناقلة: (يُبيت)

ويُنكر أهل اللغة ذلك: ويقولون: إنما هو [لا صيام لمن لم (يَبُتَّ) الصيام من الليل][2]

قالوا: هو من البت أي القطع، فكأنه أراد: لمن لم يقطع الصوم على نفسه قبل دخوله فيه بالنية ... .أ.هـ. [3]

---

(١) راجع الوسيط ص ٤٣٣ ، ٤٣٤

(٢) أخرجه بلفظ [يبيت] النسائي في كتاب الصيام باب النية في الصيام ص ١٩٦/٤ رقم (٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٤) ، وأخرجه بلفظ [لمن لم يُجمع الصيام من الليل] أبو داود في كتاب الصوم باب النية في الصيام ص ٢/ ٨٢٣ رقم (٢٤٥٤) والترمذي في كتاب الصوم باب لا صيام لمن لم يعزم من الليل ص ١٠٨/٣ رقم (٧٣٠) وقال: حديث حفصة لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه. / و النسائي في الموضع السابق رقم (٢٣٣٣) وابن ماجة بلفظ [لمن لم يفرضه من الليل] في كتاب الصيام باب ما جاء في فرض الصوم من الليل. ص٥٤٢/١ رقم (١٧٠٠) قلت وهذا خاص بالفريضة أو النذر أما التطوع فلا. والله أعلم

(٣) تصحيفات المحدثين صـ ١٩٨/١، ٢٠٠

قلت: فانظر كيف كُشف التصحيف بالرجوع إلى كلام أهل اللغة والغريب نظرًا لتصريفات الكلمة وما يتناسب مع السياق فالمتناسب مع السياق هنا (يَبُتُّ) لأن اللفظ يتعلق بالنية ولا يتناسب (يُبيِّت) لأنه يتعلق بالرأي. والله أعلم.

٧ - الرجوع إلى كتب شروح الحديث:

من الطرق الهامة لكشف التصحيف في الحديث الرجوع إلى كتب الشروح لأن معظمها تتطرق إلى كل ما يتعلق بالحديث من حيث المتن والسند، وتشير إلى طرقه وتقارن بينها، وإن كان في بعضها تصحيف تكشف النقاب عنه وتبين الصواب

مثال ذلك:

ما ذكره الإمام النووي في المنهاج في شرحه لحديث أبي قتادة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ :"إذا دخل أحدُكم الخلاء فلا يمسَّ ذَكَرَهُ بيمينه"(١)

ففي الصحيح جاء من طريقين:

الأول : عبد الرحمن بن مهدي عن [هَمَّام] عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة به.

الثاني: وكيع عن [هِشَام] الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة به

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب النهي عن الإستنجاء باليمين ص ٣٠٤/١ رقم (١٥٣) ومسلم في كتاب الطهارة باب النهي عن الإستنجاء باليمين ص ١٥٧/٣ رقم (٢٦٧).

قال الإمام النووي:

وأظن الأول تصحيفاً من بعض الناقلين عن مسلم، فإن البخاري و النسائي وغيرهما من الأئمة روَوه عن هشام الدستوائي كما رواه مسلم في الطريق الثاني، وقد أوضح ما قلته الإمام الحافظ أبو محمد خلف الواسطي فقال: رواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبدالرحمن بن مهدي عن هشام، وعن يحيى بن يحيى عن وكيع عن هشام عن يحيى بن أبي كثير.

فصرَّح الإمام خلف بأن مسلمًا رواه في الطريقين عن هشام الدستوائي فدلَّ هذا على أن [هماما] بالميم تصحيف في نسخنا ممن بعد مسلم والله أعلم. (١).أ.هـ

قلت: فكيف نهتدي لهذا التصحيف إن لم نرجع إلى كتب الشروح.

٨ - الرجوع إلى كتب التصحيف المتخصصة في هذا الفن:

هناك صور من التصحيف من النادر اكتشافها إلا بالرجوع إلى كتب التصحيف لأنها تبحث في دقائق هذا الفن وخفيه، ولذلك أمثال هذه المواضع قد يقع فيها الخاصة قبل العامة لكن يكتشفها ويصوبُها أهل هذا الشأن في كتب التصحيفات.

مثال ذلك:

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ص ١٥٨/٣

ما يصحف في حديث روته أسماءُ بنتُ يزيدَ أن النبي ﷺ قال: "ما يَحملُكم على أن تَتَايَعُوا في الكذب كما تَتَايَعُ الفَراشُ في النار[١]". قوله: تَتايعوا، أول الكلمة تاءَان منقوطة فوقهما، والثانية مشددة؛ ويجوز تخفيفها ، وبعد الألف ياءٌ تحتها نقطتان، ومَنْ لا يَضبطَ يرويه: تتابعوا، فيجعل بعد الألف باءً تحتها نقطةٌ. وفي حديث آخر أنه قال ﷺ : "إني مُمْسكٌ بِحُجَزِكم عن النار، وتُغَالبوني، فتَتَّابعون تَتَايُع الفَراشِ في النار[٢] " وهذا - أيضا - مثل الأول : بعد الألف ياءٌ تحتها نقطتان، وليس يَضبط أمثالَ هذا إلا المتحفظُ المتحرزُ، والتَتَايُعُ: التهافتُ في الشَّيءِ ، والمسارعةُ فيه، قال الشاعر:

وجاءَت تَتَايَعُ فُرْسانُها كما أَتْعَبَ السابقون الحَسِيرا

وقال آخر: كما تتَّايع الريحُ بالقَفْل

وقال أبو عبيد الله: يقال في التَتَايع : إنه في اللَّجَاج، وهو يرجع إلى هذا المعنى ولم نسمعه في الخير، وإنما سمعناه في الشر.

أخبرنا نفطويه، أنبأنا أحمد بن يحيى، عن محمد بن سلام قال: قال أبو عمرو: التتابع بالباءِ في الخير، والتتايع بالياءِ في الشر.[٣]

---

(١) أخرجه باللفظ المصحَّف (تتابعوا) بالباء الطبراني في الكبير ص ٢٤ / ١٦٤ ، ١٦٥ رقم (٤١٩) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ص ٣٠٩/٦ وقال فيه شهر بن حوشب وقد وثق وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات.

(٢) أخرجه بلفظ (وانتم تقتحمون منى) البخاري في كتاب الرقاق باب الانتهاء عن المعاصي ص ٣٢٣/١١ رقم (٦٤٨٣) ومسلم في كتاب الفضائل باب شفقته على أمته ص ٤٨/١٥ رقم (٢٢٨٣) كلاهما عن أبي هريرة ﷺ.

(٣) تصحيفات المحدثين ص ١ / ١٩٢ ، ١٩٣

الفصل الثاني

جهود العلماء في مواجهة التصحيف

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : جهود المحدثين للوقاية من التصحيف .

المبحث الثاني : علاج التصحيف وكيفية تصويبه .

المبحث الثالث : التصحيف بين المتقدمين والمتأخرين ، وأهم المؤلفات فيه .

المبحث الأول

جهود المحدثين للوقاية من التصحيف

سلك أهل الحديث وخصوصاً المتقدمين منهم سُبلاً كثيرة لتأمين النص النبوي وكذا السند من خطر التصحيف أوالتحريف أو الوهم فيه وذلك بشدة التدقيق والتحري في الرواية تحملاً وأداءً .

فضلاً عما وضعوه من قواعد وأسس في الضبط والتوثيق للمرويات تكفل – إذا رُعيت – صيانة الأحاديث – سنداً متناً – من وقع التصحيف أو التحريف فيها – وسوف أعرض في هذا المختصر لأهم هذه السُبل والقواعد التي أرسى أصولها أهل الحديث لوقاية السنة من تسلل هذا الخطر إليها:

١ – الاعتماد في الرواية على السماع من لفظ الشيخ مع تثبيته وتوثيقه:

وهذا أهم عامل من عوامل الوقاية من التصحيف والتحريف واعتبر أهل الحديث الرواية بهذه الطريقة هي أعلى وأوثق طرق التحمل لأن الشيخ أعرف الناس بروايته وضبط ألفاظها وأسماء رواتها ولا شك أن الرواية بهذه الطريقة فيها صيانة للسان من الوقوع في التصحيف أو التحريف بل وأدعى إلى حفظ الحديث واستظهاره.

ولذلك كان شعبة الحجاج يعتبر الأصل في الرواية ما كان عن طريق السماع ، فقد كان شعبة يقول :" كل حديث ليس فيه " سمعت " فهو خل " وبقل "[١]]

وقال محمد بن النضر الحارثي: "أول العلم الصمت ثم السماع ثم العمل به ثم حفظه ثم نشره"[٢]

قال ابن الصلاح : وأما التصحيف فسبيل السلامة منه الأخذ من أفواه أهل العلم والضبط فإن من حُرم ذلك ، وكان أخذه وتعلمه من بطون الكتب ، كان من شأنه التحريف ، ولم يُفلت من التبديل والتصحيف . اهـ[٣]

وكانوا يهتمون اهتماماً بالغاً بتأكيد السماع وتوثيقه والتروي أثناء السماع مع الدقة والاحتياط فيه فكان الواحد منهم يتوقف في أداء اللفظ إذا عرض عارض يشوش عليه في السماع أو يحدث عنده التباس .

فقد روى الخطيب في الكفاية عن سفيان بن عيينة أنه كان يقول [ثنا]

---

(١) تصحيفات المحدثين صـ ١ / ٢٣ .
(٢) أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني صـ ١٤٣ ، والجامع لأخلاق الرواي للخطيب صـ ١ / ١٩٤
(٣) مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٠٠ .

عمرو بن دينار يريد " حدثنا " عمرو بن دينار ، فإذا قيل له قل : حدثنا عمرو ، قال : لا أقول ؛ لأني لم أسمع من قوله حدثنا ثلاثة أحرف ، لكثرة الزحام وهي ح ، د ، ث . أ هـ[١]

وروى الخطيب أيضاً عن حجاج بن الشاعر أنه كان يقول لأحمد بن حنبل ، يا أبا عبد الله إنه ربما التقت العينان " عن عكرمة " فلا يبينه الشيخ فقال أحمد : من أكثر تساهل[٢]

ولم يكتف أهل الحديث بذلك في السماع بل وضعوا قواعد وقوانين لقبوله والعمل به من حيث السن الذي يصح فيه السماع ، والحالة التي يكون عليها المستمع من يقظة وفهم ووعي لما يسمعه ، ومعرفة بقواعد اللغة ليعرف ما يحيل الألفاظ عن معانيها الأصلية لأنه قد يروي بالمعنى ، وقوة في الذاكرة ليحفظ ما سمعه وغير ذلك.

قال الخطيب في الكفاية: لابد لمن لزم قبول خبره من أن يكون على صفات منها :

أن يكون وقت تحمل الحديث وسماعه مميزاً ضابطاً لأنه متى لم يكن كذلك كان غير عالمٍ بما تَحمَّله وقت الأداء ولا ذاكرٍ له، ووجب أن يكون حاله فيما يؤديه كحاله في جميع ما يحكيه المجنون والمغلوب مما يُعرف أنه وقع منه حال الغلبة على عقله ، ولا

---

(١) الكفاية في علم الرواية صـ ٩١ قلت : والذي أتوقعه والله اعلم أن الذي لم يسمع " الحاء ، والدال " فقط لأن الثاني الثاء ذكرها عند الأداء .
(٢) الكفاية صـ ٩١

خلاف أن ما هذه سبيله لا يصح ذكره والعلم به ، والفصل بينه وبين غيره ، فوجب لذلك كون المتحمّل وقت تحمله عالماً بما يسمعه ، واعياً ضابطاً له ، حتى تصح منه معرفته بعينه عند التذكر له كما عرفه وقت التحمل له فيؤديه كما سمعه بلفظه[١].

وقال القاضي عياض : أما صحة سماع الطَّالب فمتي ضبط ما سمعه صحَّ سماعه ، ولا خلاف في هذا وصحَّ الأخذ عنه بعد بلوغه ، إذ لا يصح الأخذ عن الصغير[٢] أ هـ.

ومن مظاهر المبالغة في تحقيق الدقة والتروي والتثبت في السماع أنه لا يُعتد عندهم بمن انشغل عن السماع بشيء آخر يؤثر على تركيزه أو يشتت ذهنه أثناء السماع.

فقد روى الخطيب في الكفاية : عن إبراهيم الحربي أنه سُئل عن الرجل يسمع وهو يكتب يصح سماعه ؟ قال : لا.[٣]

وقد روى أيضاً عن محمد بن نعيم الضبي الحافظ قال : سألت أبا بكر بن إسحاق يعني الصبغي عمن يكتُب في السماع فقال : يقول حضرت ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا.أهـ[٤]

وروى القاضي عياض عن مالك بن أنس أنه مرّ على أبي حازم الأعرج وهو يحدث فجاوزه " فقيل له " فقال لم أجد موضعاً

---

(١) الكفاية صـ ٧١ .
(٢) الإلماع القاضي عياض صـ ٧٢
(٣) الكفاية في علم الرواية صـ ٨٧ ، وروى الخطيب هذا أيضاً عن ابن عدي صـ ٨٨ .
(٤) الكفاية صـ ٨٨ .

أجلس فيه ، وكرهت أن آخذ حديث رسول الله – ﷺ – وأنا قائم أ هـ[١]

٢ – الأخذ من أهل الضبط والمعرفة بالحديث:

كان أهل الحديث يتحرون في الرواية عن شيوخهم فيحرصوا كل الحرص على التلقي عمن عُرف بتمام الضبط ، ومن لديه معرفة بالسند والمتن وطبقات الرواة وقوانين الرواية ، وشروط من يُروي عنه الحديث.

قال الخطيب: فأول شرائط الحافظ المحتج بحديثه إذا ثبتت عدالته أن يكون معروفاً عند أهل العلم بطلب الحديث وصرف العناية إليه .

وقد روى بسنده عن مالك بن أنس ﷺ أنه كان يقول: " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ، لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين – وأشارا إلى مسجد الرسول – ﷺ – يقولون : قال فلان، قال رسول الله – ﷺ – فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أميناً إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن ، ويَقْدُم علينا محمد بن مسلم بن شهاب ، وهو شاب فنزدحم على بابه " أهـ.

وروى أيضاً بسنده عن وكيع وقد سأله رجل عن حديث : فقال له وكيع مَنْ يرويه ؟ قال الرجل : وهب بن إسماعيل : قال

(١) الإلماع للقاضي عياض صـ ٦٣

ذلك رجل صالح وللحديث رجال [١] قلت : فقد فرَّق أهل الحديث بين تمام العدالة من حيث التقى والصلاح والأمانة والزهد والورع وبين تمام الضبط فكانوا يعتبرون الذي جمع بينهما هو الثقة الذي يُروى عنه حديث رسول الله – ﷺ ويعتبرون الأول ليس من أهل هذا الشأن أو ليس من أهل الحديث أي ليس من أهل الرواية عنه ولا شك أن هذا مما يَقِي المحدث من الوقوع في التصحيف لأن من روى عنه عارف بالحديث سنداً ومتناً وضابطاً لما يرويه .

ولذلك كان عبد الله بن عون يقول :" لا نكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفاً بالطلب وكان عبد الرحمن بن يزيد بن جابر يقول :" لا يؤخذ العلم إلا عمن شُهد له بطلب الحديث"[٢]

وقال ابن جماعة : وطريق السلامة من التصحيف الآخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق؟.[٣]

٣ – حفظ الحديث قبل كتابته أو روايته:

ومن عوامل الوقاية من الوقوع في التصحيف أن أهل الحديث كانوا يعتمدون على حفظ الحديث عند التلقي ، حتى وإن كان الراوي ممن يكتب فإن ذلك يكون بعد حفظه وفهمه في الغالب ولذلك قلَّ أن يقع في التصحيف عند روايته قال القاضي عياض : الذي ذهب إليه أهل التحقيق من مشايخ الحديث ، أنه لا يجب أن

---

(١) الكفاية في علم الرواية صـ ١٩١ ، ١٩٢ .
(٢) المصدر السابق صـ ١٩٣ .
(٣) المنهل الروي صـ ١٠٠

يُحدِّث إلا بما حفظه في قلبه ، أو قيَّده في كتاب وصانه في خزانته، فيكون صونه فيه صونه في قلبه حتى لا يدخله ريب ولا شك في أنه كما سمعه.

ولهذا قال مالك : رحمه الله – فيمن يُحدِّث من الكتب ولا يحفظ حديثه لا يؤخذ عنه ؛ أخاف أن يُزاد في كُتبه بالليل[١].

قال شعبة : كُنتُ آتي قتادة فأسأله عن حديثين فيحدثني ثم يقول أزيدك فأقول : لا حتى أحفظهما وأتقنهما"[٢]

وروى القاضي بسنده عن خلف بن تميم قال : كتبت عن " سفيان "عشرة ألاف حديث او نحوها ، فكنت أستفهم جليسي ، فقلت لزائدة : يا أبا الصَّلْت إني كتبت عن " سفيان " عشرة آلاف حديث أو نحوها ، فقال لي : لا تحدث لا بما تحفظ بقلبك ، وتسمع بأذنك ، قال فألقيتها"[٣]

ولذا قال ثعلبة إذا أردت أن تكون عالماً فاكسر القلم .أهـ[٤]

وكانوا يعتبرون الكتابة من باب الصيانة للمحفوظ لأن الأصل هو الحفظ قال عبد الله بن إدريس : كان أبي يقول لي :" أحفظ وإياك الكتابة " .

---

(١) الإلماع صـ ١٢٥ .
(٢) الجامع لأخلاق الراوي صـ ١ / ٢٣٢ .
(٣) الإلماع صـ ١٢٦ .
(٤) فتح المغيث للسخاوي صـ ٢ / ١٣٥ .

فإذا حفظت فاكتب فإن احتجت يوماً أو شغل قلبك وجدت كتابك[١] وكان عبد الرزاق الصنعاني يقول: " كل علم لا يدخل مع صاحبه الحمام فلا تعُده علماً " وأنشد .

وليس بعلم ما حواه القِمَطْرُ ما العلم إلا ما حواه الصَّدْرُ[٢]

وذكر أبو سليمان الخطابي قوله - ﷺ - [نَضَرَ الله امرأً سمع مقالتي فوعاها] [٣] . فقال : كيف يؤديها كما سمعها من لم يُتقن حفظها ، ولم يُحسن وعْيَها ؟ وكيف يبلغها من هو أفقه منه ، وهو لم يملك حملها ؟ فهذا مغتصب الفقه حقه قاطع لطريق العلم على من بعده. أهـ[٤].

ومما لا شك فيه أن الكتابة كانت كثيراً ما تستخدم في تسجيل الأحاديث ، ولكن لم تكن الوسيلة الوحيدة لحفظ السنة والأحاديث وكانت العادة السائدة في تلك الأيام أن الذاكرة هي المستخدمة في هذا الغرض. [٥]

٤ - تقييد الرواية في الكتاب عند سماعها:

وإن كان الحفظ هو المعتمد الأساس في الرواية وهو أقواها إلا أن صيانة هذا الحفظ إنما تكون بكتابته لأن الحفظ خوّان فإذا عرض للراوي النسيان كان العاصم له من الخطأ والتصحيف

---

(١) الكفاية صـ ١٥٦ .
(٢) الحث على حفظ العلم لابن الجوزي صـ ١٣ .
(٣) سبق تخريجه في المقدمة.
(٤) الإلماع صـ ١٣٨
(٥) دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث د / امتياز أحمد صـ ٢٩٣ .

الكتاب الذي كتبه عند سماعه مباشرة ، فإن لم يعرض له النسيان كان الكتاب مؤكداً وموثقاً لحفظه فيكون متيقناً من السند والمتن إذا روى.

ولذلك مما قَدَّم به المغاربة صحيح مسلم على البخاري أن مسلماً صنف صحيحه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من شيوخه فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق[١].

وكان أنس بن مالك - ﷺ - يقول لبنيه [قَيِّدُوا العلم بالكتاب][٢] .

قال الخطيب : من سمع الحديث وكتبه وأتقن كتابته ثم حفظ من كتابه فلا بأس بروايته. أهـ[٣]

وكان سفيان بن عيينه يقيِّد الرواية في كتابه بمجرد سماعها ثم يحفظها ثم يحدث بها[٤]

قال الإمام أحمد بن حنبل : رآني الشافعي وأنا في مجلس وعلى قميصي حبر ، وأنا أخفيه فقال : يا فتى لم تخفيه وتستره ، إن الحبر على الثوب من المروءة ، لأن صورته في الأبصار سواد، وفي البصائر بياض[٥] .

---

(١) راجع تدريب الرواي صـ ١ / ٩٤ .
(٢) رواه بسنده القاضي عياض في الإلماع صـ ١٣٣
(٣) الكفاية صـ ١٩٦ .
(٤) الجامع لأخلاق الرواي صـ ١ / ٢٥١ .
(٥) ذكر هذا وكيع فيما رواه عنه الخطيب في الكفاية صـ ١٩٦

قلت : ولا يُقال إن الأصل في الرواية السماع والحفظ فلا داعي لتقييدها في الكتاب ، وخصوصاً أنه في بداية الأمر كان منهياً عن كتابة الحديث ، أقول : وإن كان الأصل السماع والحفظ لكن إضافة الكتابة من باب مزيد التوثيق والحفظ للرواية والوقاية من التصحيف فيها لأن الإنسان عرضة للنسيان واللبس ، أما بالنسبة للكتابة فالنهي كان مؤقتاً ثم أمر بها – ﷺ [١] فانتشرت الكتابة في عصره ﷺ :

وكانوا يهتمون اهتمامًا بالغًا حتى بأدوات الكتابة فكانوا يكتبون الحديث بالحبر الأسود والمداد العريض والخط الغليظ والواضح ليكون أدوم وأبقي وأشد ظهوراً ، ولا يصعب على قارئه.

رُوي عن أحمد بن مهدي أنه قال : أردت أن أكتب كتاب الأموال لابن عبيد بماء الذهب ، فخرجت لأشترى ماء الذهب فلقيت أبا عبيد ، فقلت له ، يا أبا عبيد – رحمك الله أريد أن أكتب كتاب الأموال بماء الذهب قال : أكتبه بالحبر فإنه أبقي] [٢] أهـ

٥ – معارضة وتصويب وتصحيح الكتاب على الأصل:

لم يكتف أهل الحديث بتقييد الرواية في الكتاب ، مع ضبطه فقط بل لضمان صحة الكتاب وخلوه من التصحيف اهتموا بمعارضته بأصله وتصويبه حتى تتحقق الوقاية لمن يقرأ فيه من

---

(١) راجع مقدمة ابن الصلاح صـ ٣٦٢ ، دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث صـ ٢٠٩ .
(٢) أدب الإملاء للسمعاني صـ ١٤٧ .

الوقوع في الخطأ أو التصحيف ، وكانوا يؤكدون على هذا ويعتبرونه من تمام ضبطه ومن أسس اعتماده في الرواية .

فعن هشام بن عروة قال : قال لي أبي : أكتبت ؟ قال . قلت : نعم قال : عارضتَ. قلت: لا . قال : فلم تكتب] [١].

وقال يحيي بن أبي كثير : " مَثَل الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يقضي حاجته ولم يستنج بالماء[٢] ولما قيل لنافع مولى ابن عمر : إنهم قد كتبوا حديثك قال : "فليأتوني حتى أقيمه لهم "[٣]

وقال بعض الشعراء في هذا:

ألمح كتابك حين تكتبه واحرسه من وهم ومن سقط

وأعرضه مرتاباً بصحته ما أنت معصوماً من الغلط[٤]

وقال الأخفش : إذا نُسخ الكتاب ولم يُعارض ، ثم نُسخ ولم يُعارَض ، خرج أعجمياً[٥] ومن هنا كان أهتمامهم بالمعارضة حتى لا يُستعجم ، ويقع من يأخذ منه في التصحيف أو التحريف.

٦ – ضبط الكتاب بالشكل والحروف والإعجام بالنقط:

من العوامل الهامة للوقاية من الوقوع في التصحيف ، الدقة والمبالغة في ضبط الألفاظ والأسماء من حيث الشكل والإعجام

---

(١) رواه الخطيب في الجامع صـ ١ / ٢٧٥ .
(٢) أدب الإملاء للسمعاني صـ ٧٩
(٣) أدب الإملاء صـ ٧٨
(٤) الإلماع صـ ١٤٣ .
(٥) المحدث الفاصل صـ ٥٤٤ ، مقدمة ابن الصلاح صـ ٣٧٦

حتى يتسنى للقارئ بَعد زمن – سواء صاحب الكتاب أو غيره – قراءته على الصواب بدون تصحيف أو تغيير أو تحريف فيه ، ولذلك كان أهل الحديث يحرصون كل الحرص على هذا النوع من الضبط ولا يعتبرون الكتاب أصلاً معتمداً إلا إذا أستوفى ضبطه من حيث الشكل والإعجام.

قال ثابت بن معبد :" نور الكتاب العَجْم"(١) وعن عُبيد بن أوس كاتب معاوية –ﷺ– قال: كتبت بين يدي معاوية كتاباً فقال لي : يا عُبيد ارقُش كتابك ، فإني كتبت بين يدي رسول الله – ﷺ – فقال لي :" يا معاوية ارقُش كتابك "

قلت : وما رقشه يا أمير المؤمنين ، قال : أعط كل حرف ما ينوبه من النَّقْط"(٢)

وقال بعض الأدباء :" رُب علم لم تُعجم فصوله استعجم محصوله".(٣)

وبلغ من شدة تحريهم ودقتهم في الضبط .

---

(١) الإلماع صـــ ١٣٥ ، والعَجْم : بفتح العين وسكون الجيم – النقط بالسَّواد كالتاء عليها نقطتان يقال أعجم الحرف أي نقطه ، راجع مختار الصحاح صـــ ٤١٦ مادة عجم .

(٢) الجامع لأخلاق الرواي صـــ ١ / ٢٦٩ والرَّقش : كالنقش وهو تنقيط الخطوط والكتاب وقال ابن الأعرابي : الرقش الخط الحسن – اللسان صـــ ٣ / ١٧٠٣ مادة رقش.

(٣) فتح المغيث للسخاوي صـــ٢ /١٣٦ .

أن عبد الله بن إدريس قال : كتبت حديث " أبى الحَوْرَاء" فخفت أن أصحف فيه فأقول " أبو الجوزاء " فكتبت أسفله حوُر عين . أ هـ[1].

قال ابن الصلاح: ثم إن على كَتَبَةِ الحديث وطلبته صرف الهِمَّة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصِّلونه بخط الغير من مروياتهم، على الوجه الذي رووه شكلاً ونَقْطاً يؤمن معهما الالتباس ، وكثيراً ما يتهاون الواثق بذهنه وتيقظه ، وذلك وَخِيم العاقبة فإن الإنسان معرَّض للنسيان وأوّل ناس أوّل الناس وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه ، وشكله يمنع من إشكاله[2] أهـ.

قلت : ومن العلماء من بالغ فجعل الشكل لكل الألفاظ والأسماء سواء المشكل وغيره ومنهم من قصره على المشكل فقط الذي يرتفع به اللبس ، وليس هنا المجال لبسطه ، ولكن كلاهما متجه فإن كان للخواص أو لصاحبه فيقتصر على ما يزيل اللبس فقط ، وإن كان للعامة فالشكل للجميع .

٧ – الرواية عن أهل العلم باللغة، والفهم لما في الحديث:

ومن العوامل التي راعاها أهل الحديث للوقاية من التصحيف اشتراط العلم باللغة والفهم لمعاني الحديث لمن اشتغل بعلم الرواية حتى يكون في ذلك صيانة للسانه من التحريف والتصحيف

---

(١) الجامع لأخلاق الرواي صـ ١ / ٢٧٠ .
(٢) مقدمة ابن الصلاح صـ ٣٦٩

ويتحصل المقصود بما يعصم لسانه من اللحن ويتحقق به الضبط والفهم للنصوص.

قال ابن الصلاح : حق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومَعَرَّتِهما ، ثم قال روينا عن شعبة قال : " من طلب الحديث ولم يبصر العربية فمثله مَثَلُ رجل عليه بُرْنُسٌ ليس له رأس[١]

وكان الأوزاعي يقول : أعربوا الحديث ، فإن القوم كانوا عرباً . أهـ[٢]

وقال الأصمعي : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي – ﷺ " من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " لأنه ﷺ لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذب عليه"[٣]

وكان ابن المبارك يقول :" إذا سمعتم عني الحديث فاعرضوه على أصحاب العربية ثم أحكموه [٤]"

وكان الشعبي يقول : النحو في العلم كالملح في الطعام لا يتسغنى شيء عنه"[٥]

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٠٠ .
(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١٢١
(٣) فتح المغيث للعراقي صـ ٢٥٧ .
(٤) الكفاية صـ٢٩١ .
(٥) فتح المغيث للسخاوي صـ ٢ / ١٠٩ .

قلت : وأهل الحديث كانوا يشترطون في الراوي من حفظه أو من كتاب الفهم لما يرويه فقد قال الخطيب : ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ ، ويكون يفهم ما يُقال له ويبصر الرجال ثم يتعاهد ذلك[١] وقال الشافعي : قرأت الموطأ على مالك ولم يكن يقرأ على مالك إلا من قد فهم العلم وجالس أهله ، وكنت قد سمعت من ابن عيينة.أهـ[٢] وقال الإمام مالك : لابنيَّ أخته : أبي بكر وإسماعيل بن أبي أويس " أراكما تحبان هذا الشأن وتطلبانه – يعني الحديث – قالا: نعم قال : إن أحببتما أن تنتفعا وينفع الله بكما ، فأقلا منه وتفقها "[٣].

قلت: فالعلم باللغة والفهم للنصوص في الرواية سياج من الوقوع في التصحيف والتحريف – والله أعلم.

٨ – رواية الحديث بلفظه كما سُمع ،وتضييق نطاق الرواية بالمعنى:

من العوامل التي راعاها أهل الحديث للوقاية من التصحيف والتحريف اشتراطهم رواية الحديث بلفظه وعدم التصرف في ألفاظ الحديث بالزيادة أو النقصان أو التغيير أو التبديل أو الاختصار ولم يرخصوا في ذلك إلا في أضيق نطاق مع وضع شروط وضوابط يؤمن معها سلامة الأداء والحفاظ على معنى اللفظ مع عدم التصحيف أو التحريف فيه .

---

(١) الكفاية صـ ١٩٧
(٢) أدب الإملاء للسمعاني صـ ٩٥
(٣) الإلماع صـ ١٨٣

قال القاضي عياض : لا خلاف أن على الجاهل والمبتدئ ومن لم يَمْهَر في العلم ولا [تقدّم في معرفة تقديم الألفاظ ، وترتيب الجُمل ، وفهم المعاني] أن لا يكتبَ ولا يرويَ ولا يحكيَ حديثاً إلا على اللفظ الذي سمعه ، وأنه حرام عليه التعبير بغير لفظه المسموع ؛ إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكّمٌ بالجهالة ، وتصرف على غير حقيقة في أصول الشريعة ، وتقوّلٌ على الله ورسوله ما لم يُحِط به علماً

وقديماً هاب الصحابة – رضوان الله عليهم – ومَنْ بَعْدَهم الحديثَ عن النبي ﷺ ، وتبديل اللفظ المسموع منه ، وحض النبي ﷺ على ذلك وأمر بإيراد ما سُمِعَ منه كما سُمع .

فعن البراء بن عازب ﷺ قال: [قال لي رسول الله ﷺ : " إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ثم قل :

اللهم أسلمت وجهي إليك وفوّضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجي إلا إليك ، أمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت ؛ فإن متَّ متَّ على الفطرة ، واجعله آخر ما تقول، فقلت أستَذْكِرُهُنَّ : ورَسُولِكَ الذي أرسلتَ . فقال : لا ونبيك الذي أرسلت"[(١)](٢)

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات باب إذا بات طاهراً صـ ١١ / ١١٢ رقم (٦٣١١) ومسلم في كتاب الذكر والدعاء باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع صـ١٧ / ٣٠ رقم (٢٧١٠) .

(٢) وذكروا وجوها لسبب تصويبه ﷺ (بنبيك بدل برسولك) منها ، لم يُسَوِّغ لمن علمه الدعاء مخالفة اللفظ ، ومنها : أن النبي أمدح من

وكان عبد الله بن مسعود يمكث السنة لا يقول : قال رسول الله ﷺ ؛ فإذا قال: قال رسول الله صلى أخذته الرّعدة ويقول :أو هكذا أو نحوه أو شبهه.

وقال صلوات الله وسلامه عليه : " نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها فأدّاها كما سمعها ، فربّ مُبَلَّغ أوعى من سامع ، وربّ حامل فقه إلى مَنْ هو أفقه منه ، وربّ حامل فقه ليس بفقيه "(١)

قال ابن جماعة: من ليس عالمًا بالألفاظ ومقاصدها خبيرًا بمعانيها لا تجوز له الرواية بالمعني بالإجماع:

بل يتعين اللفظ الذي سمعه ، وإن كان علامًا بذلك: فقد منعه قوم من أصحاب الحديث والفقه والأصول وقالوا: لا يجوز إلا بلفظه، وقال قوم: لا يجوز في حديث النبي ﷺ ويجوز في غيره،

وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف: يجوز في الجميع إذا قطع بأداء المعنى، وهذا في غير المصنفات: أما المصنفات فلا يجوز تغيير لفظه أصلًا، وإن كان بمعناه".أ.هـ (٢)

الرسول ، ومنها : أراد الجمع بين النبوة والرسالة ومنها : مراعاة للجزالة من حيث صنعة الكلام ، وقيل أن سبب المنع هنا ما ترتب عليه من اختلاف في المعنى راجع الكفاية صـ ٢٣٧ ، شرح النووي على مسلم صـ ١٧ / ٣٣

(١) سبق تخريجه في المقدمة ، وقال الخطيب ليس فيه على دليل منع الرواية بالمعنى لأنه هو نفسه روي بالمعنى / الكفاية صـ٢٣٧

(٢) المنهل الروي ص ١٠٠ ، وراجع الكفاية ص ٢٣٢ ، تدريب الراوي ص ٢/٩٨ ، منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٢٧

قلت: وجواز الرواية بالمعني في غير المصنفات إنما هو بالقيود المذكورة وأهمها: أن يكون عالمًا بالألفاظ ومدلولاتها بصيرًا بما يحيلها عن معانيها فاهمًا بمقدار التفاوت فيها، وما يؤثر منها وما لا يؤثر.

واستدل من جوزها بما رواه الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن سليمان الليثي قال: " قلت يا رسول الله إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أسمع منك ، يزيد حرفًا أو ينقص حرفًا. قال: إذا لم تُحلوا حرامًا ولم تحرموا حلالًا وأصبتم المعنى فلا بأس"(١).

قلت: وأقوى الأدلة على جوازها لمن توفرت فيه الشروط المذكورة ما أفاده الخطيب في الكفاية: قال: يدل على جواز ذلك اتفاق الأمة على أن للعالم بمعنى خبر النبي ﷺ ، أن ينقل خبره بغير لفظه للعجم بلسانهم للعارف به فإذا جاز ذلك فجوازه باللغة العربية أولى، وقد ورد في القرآن بمثل ذلك فإن الله تعالى قصَّ من أنباء ما قد سبق قصصًا كرر ذكر بعضها في مواضع، بألفاظ مختلفة والمعنى واحد، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربي".أ.هـ.(٢)

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ص ٧ / ١٠٠ رقم (٦٤٩١) وذكره الهيثمي في المجمع ص ١٥٤/١ وقال فيه يعقوب، لم أر من ذكر يعقوب ولا أباه/ وذكره ابن الجوزي في الموضوعات / قال السخاوي في فتح المغيث ص ١٩٩/٢ هو حديث مضطرب لا يصح، بل ذكره الجوزقاني وابن الجوزي في الموضوعات.

(٢) راجع الكفاية ص ٢٣٥

قلت: وسر التشديد ووضع كل هذه القيود والضوابط للرواية بالمعنى إنما هو الوقاية من التصحيف والتحريف.

٩ - ترك الرواية عمن عُرف عنهم التصحيف، أو التساهل في سماعهم أو إسماعهم:

وهذا من الأمور التي تنبَّه إليها أهل الحديث، لأن من عُرف عنهم التصحيف لا يؤمن الأخذ عنهم حتى ما لم يظهر فيه تصحيف لأنه محتمل، وكذا من عُرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه يُتوقع في رواياته التغيير والتبديل والنقص والزيادة والتصحيف والتحريف ، ولا شك أن طريق الوقاية ترك الرواية عمن وُسم بهذا.

ولذلك كان يُقال: "لا تحملوا العلم عن صَحَفي، ولا تأخذوا القرآن من مصحف"[١]

وقال يحيى بن معين: "من حدَّثك وهو لا يفرق بين الخطأ والصواب فليس بأهل أن يؤخذ عنه".أ.هـ.[٢]

وروى العسكري عن مجاهد بن موسى قال: أتيت خالد بن القاسم المدائني فحدَّث فقال: حدَّثني ليث بن سعد عن محمد بن يحيى بن (حِبَّان)، بكر الحاء

(١) التمهيد لابن عبدالبر ص ٤٦/١ رقم (١٥٩) ، الكفاية ص ١٩٤
(٢) تصحيفات المحدثين ص ١١/١

فقلت (حَبَّان) يعني بفتح الحاء فقال: حَبَّان وحِبَّان واحد ، فقمت وتركته.أ.هـ.[١]

وكان أحمد بن حنبل يقول: رأيت ابن وهب وكان يبلغني تسهيله يعني في السماع. فلم أكتب عنه شيئًا ، وحديثه حديث مقارب الحق.أ.هـ.[٢]

قال ابن الصلاح: "ومن المتساهلين "عبد الله بن لهيعة المصري" تُرك الاحتجاج بروايته مع جلالته، لتساهله، ذكر عن يحيى بن حسان أنه رأى قومًا معهم جزء سمعوه من "ابن لهيعة" فنظر فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة ، فجاء ابن لهيعة فاخبره بذلك.

فقال: ما أصنع؟ يجيئوني بكتاب، فيقولون: هذا من حديثك فأحدثهم به".أ.هـ.[٣]

قال ابن جماعة: لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه كمن ينام حالة السماع أو يشتغل عنه بما يُشغل، أو يحدّث لا من أصل مصحح، أو من عُرف بقبول التلقين في الحديث، أو بكثرة السهو في روايته إذا لم يحدّث من أصل صحيح، أو من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه. قال ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدي وغيرهم: "من غلط في حديثه فَيُبَيَّنُ له غلطه فلم

(١) المصدر السابق ص ١٩٤
(٢) الكفاية ص ١٨٢
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩٠ ، ٣٩١ ، والخبر رواه ابن حبان في المجروحين ص ٦٩/١ ، والخطيب في الكفاية ص ١٨٣

يرجع وأصرّ على غلطه سقطت رواياته". وهذا الذي قالوه لعله إذا ظهر منه ذلك على وجه العناد، فإن لم يكن عنادًا ففيه نظر، والله أعلم[١]

وبلغ من حرصهم في الرواية وتحريهم الأخذ عن أهل الضبط والمعرفة بالحديث وتركهم الرواية عن المصحفين، والمتساهلين في السماع أو الإسماع ما رواه الخطيب في الكفاية بسنده عن الحسن بن صالح قال: "كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يُقال لنا أتريدون أن تزوجوه؟.أ.هـ.[٢]

قلت: وكل هذا التحري والسؤال لتحقيق الوقاية من الوقوع في التصحيف أو التحريف. والله أعلم

١٠ - تصنيف كُتب مستقلة في بيان ما وقع فيه تصحيف، أو ما يُشكل فيُخشى من التصحيف فيه والتنبيه على صوابه:

من العوامل الهامة جدًا والتي تمس الحاجة إليها في الوقاية من الوقوع في التصحيف هذا التراث الزاخر الذي خلّفه أهل الحديث فيما وقع من هذا النوع في السند أو المتن وفيما يوهم الاشتباه بغيره فينبهون عليه ويُثبتون صوابه، فيكون ذلك سياجًا منيعًا من الوقوع فيه.

قال السخاوي: وهو بصدد بيان جهود العلماء في هذا الشأن.

---

(١) المنهل الروي ص ٦٦
(٢) الكفاية ص ١١٦

مبتدئًا بكتاب العسكري (تصحيفات المحدثين) وهو غير متقيد بما وقع فيه التصحيف فقط، بل ذكر فيه ما هو مُعرض لذلك.

ثم قال: وكذا صنَّف فيه الخطابي وابن الجوزي ، لا لمجرد الطعن بذلك من أحدٍ منهم في واحدٍ ممن صحَّف ولا للوضع منه ، وإن كان المُكثر منه ملومًا، والمشتهر به بين النقَّاد مذمومًا، بل إيثارًا لبيان الصواب وإشهارًا له بين الطلَّاب ، ولهذا لما ذكر الخطيب في جامعه أنه عيب جماعة من الطلبة بتصحيفهم في الأسانيد والمتون، ودُوِّن عنهم ما صحَّفوه قال: وأنا أذكر بعض ذلك ليكون داعيًا لمن وقف عليه إلى التحفظ من مثله إن شاء الله ، لا سيما وينبغي لقارئ الحديث أن يتفكر فيما يقرأه حتى يسلم منه.أ.هـ[١]

قال أ.د/ نور الدين عِتْر: وقد أَلَّف المحدثون في الحديث المصحف كتبًا كثيرة نبهوا فيها على تصحيفات الرواة والمحدثين ... ولم يقصدوا بها الحط ممن وقعت منهم إنما قصدوا التنبيه عليها حتى لا يغتر بها أحد، أو يقع في مثلها.أ.هـ. [٢]

قلت: والإمام العسكري نفسه بين أن قصده من تأليفه في التصحيف ليس مجرد علاج لما وقع من تصحيف في السند أو المتن فقط وإنما قصد أيضًا ضبط ما يُشكل أو يمكن أن يقع فيه التصحيف للوقاية من التصحيف فيه.

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ص ٦٦/٣

(٢) منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٤٦

فقد قال في مقدمة كتابه تصحيفات المحدثين: "واقتصرت في هذا الكتاب على ما يحتاج إليه أصحاب الحديث ورواة الأخبار من شرح ما يُصحَّف فيه من ألفاظ الرسول - صلوات الله عليه وسلم - وتبين ما يُصحَّف فيه، فذكرت منها ما يُشكل ويصحفها من لا علم له ، وشرحت بعدها من أسماء الصحابة والتابعين ومن يتلوهم من الرواة والناقلين جُلَّ ما يقعُ فيه التصحيف، وشرحت ما يُقيِّدُ مته وتضبط به حروفه ، من الشكل والنقط والعَجْم ، وذكرت أكثر من يُسمى بذلك الاسم من المشهورين فلا يُشكل على من يقرؤه ويَسْلَم به مِنْ قُبح التصحيف وشناعته.أ.هـ"[1]

قلت: وإن كانت المؤلفات الخاصة بالتصحيف علاج ووقاية من الوقوع فيه وقد أثمرت نتائج طيبة في صون اللسان من الوقوع في التصحيف، إلا أنه مما يجدر الإشارة إليه أن هناك مؤلفات حققت الوقاية من الوقوع في التصحيف مثل كتب الشروح، وغريب الحديث ، وتراجم الرواة، والجرح والتعديل، ومصطلح الحديث، ومعاجم اللغة وغيرها مما أسهم في الوقاية من التصحيف والتحريف.

والله أعلم

(١) تصحيفات المحدثين باختصار يسير. ص ١ / ٤ ، ٥

المبحث الثاني

علاج التصحيف وكيفية تصويبه

أولاً: علاج التصحيف

تبيَّن مما سبق أن أهم ما يكشف التصحيف في المتن أو السند هو جمع روايات الحديث وأجود أنواع العلاج للتصحيف إنما يكون بمقارنة هذه الروايات فقد يكون في إحدى الروايات لفظ مصحف أو ساقط فبالنظر في باقي الروايات ومقارنة بعضها ببعض قد يُنص في بعضها على اللفظ الصواب أو يُذكر اللفظ الساقط فيكتمل النص، وهذا أجود أنواع العلاج للتصحيف.

قال غير واحد من العلماء: وأحسن الإصلاح أن يكون بما جاء في رواية أخرى أو حديث آخر، فإن ذكره آمن من التقوُّل على رسول الله ﷺ.[1]

قلت: ومن الأمور الهامة في علاجه:

* **تقويم اللسان بالدراسة المتأنية لكتب اللغة وكتب غريب الحديث:** لأن ذلك مما يرسخ عند طالب الحديث ملكة الأداء الجيد في رواية الحديث فيعالج بها ما وقع من تصحيف في المتن أو السند.

---

(١) الوسيط ص ١٥٢

ولا ينبغي على راوي الحديث أن يستنكف أن يعرض كتابه على أهل العلم والمعرفة في اللغة والرجال إن استشكل لفظًا فيه حتى يُعالج ما فيه من تصحيف فيكون نبعًا صافيًا خاليًا من شوائب التصحيف أو التحريف. وقد كان يفعل هذا أكابر المحدثين فقد روى الخطيب بسنده عن أبي حاتم سهل بن محمد قال [كان عفان بن مسلم يجيء إلى الأخفش وإلى أصحاب النحو يعرض عليهم الحديث يُعربه، فقال له الأخفش عليك بهذا يعنيني، وكان بعدُ ذلك يجيء إليَّ حتى عرض عليَّ حديثًا كثيرًا]

وروى أيضًا بسنده عن الوليد بن مسلم قال: [كان الأوزاعي يُعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يُصلحها.][1]

قلت: وليس عرض الكتاب على أهل اللغة والمعرفة بالرجال منحصرًا فيما وقع فيه إشكال أو تصحيف بل يُعرَض على أهل المعرفة وإن لم يطّلع صاحبه على تصحيف أو تحريف فيه لأن أهل العلم متفاوتون في إدراك ما فيه من إشكالات فقد يعالج العالم باللغة من الألفاظ ما لا يخطر ببال المحدث، وما لا يرى به بأسًا.

ولذلك كان عبد الله بن المبارك يقول:"إذا سمعتم عني الحديث فأعرضوه على أصحاب العربية ثم أحكموه."[2]

* ومن طرق العلاج الهامة أيضًا **مراجعة العلماء وما ينتج عنها من استدراكات بعضهم على بعض يكون بها علاج لكثير من**

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٢٩١
(٢) المصدر السابق ص ٢٩١

التصحيفات أو الإكمال لما يسقط أحيانًا: وهذه الطريقة إنما يتبعها أهل التواضع من العلماء الذين تجردوا من الذاتية أو الغرور ، وكان جُل اهتمامهم سلامة النص وأمانة الأداء عن رسول الله ﷺ .

قال الأصمعي: "كنت في مجلس شعبة فقال :"فيسمعون جرش (بالشين) طير الجنة فقلت: جَرْس (بالسين) فنظر إليَّ فقال خذوها عنه فإنه أعلم بهذا منَّا"(١)

* ومن الأمور التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لعلاج كثير من التصحيفات الموجودة في بطون بعض مصادر السنة النبوية المطهرة:

إنشاء هيئة علمية متميزة ومتخصصة من صفوة العلماء تجمع بين أهل اللغة والفقه والحديث تكون وظيفتها العكوف على مصادر السنة المطبوعة ومراجعتها وتصويب ما فيها من أخطاء أو إتمام ما فيها من سقط باتباع المناهج العلمية القويمة والسليمة في أصول التصويب والتحقيق العلمي وكان سلفنا الصالح يحثون على مراجعة الكتب وتصويبها ، بل كانوا يعتبرون وجود التصويبات والاستدراكات في هامش الكتاب من دلائل صحته والوثوق به فقد روى الخطيب في الجامع بسنده عن عفان بن مسلم يقول سمعت حماد بن سلمة يقول لأصحاب الحديث ويحكم غيروا يعني قيدوا واضبطوا، ورأيت عفان يحض أصحاب الحديث على الضبط والتغيير ليصححوا ما أخذوا عنه من الحديث.أ.هـ.(٢)

---

(١) الكفاية ص ٢٩٢

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ص ٢٧٧/١

وروى أيضًا بسنده عن الشافعي ﷺ قال: "إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة."أ.هـ.[١] ومن الخطوات الهامة التي ينبغي التنبيه إليها في علاج التصحيف تضافر جهود العلماء في تأليف كتب خاصة بإيراد التصحيفات وتصويبها مقرونة بالدليل وبيان المعنى الصواب وارتباطه بسياق الحديث إن أمكن.

ولعل قائلًا يقول: توجد بعض المؤلفات في هذا الشأن ، أقول وإن وُجِدَتْ مؤلفات عظيمة ورفيعة القدر وجمَّة النفع إلا أنها قليلة ولم تستوعب جميع التصحيفات الموجودة في بطون كتب الحديث ، فضلًا عما أريد أن أنوِّه إليه وهو أنه قد استُحدثت في هذا العصر تصحيفات جديدة في نصوص بعض الأحاديث تحتاج إلى من يتصدى لها بالعلاج وبيان وجه الصواب فيها، وهذا جَهد مطلوب فرضه على العلماء مقتضيات العصر، وآفاته بسبب عُجمة اللسان العربي.

ثانيًا: كيفية تصويب التصحيف

وضع علماء الحديث قواعد وأصول يجب أن يتقيد بها من يتصدى للتصويب أو الاستدراك في كتب الحديث هذه القواعد تقوم على توخي الأمانة العلمية في المحافظة على النص المُودَع في أصل الكتاب، وفي نفس الوقت تضمن سلامته وصحته بعد التصويب والتحقيق ليكون نبعًا صافيًا خاليًا من شوائب التصحيف أو التحريف فيه.

---

(١) المصدر السابق ص ٢٧٩/١

وذكر القاضي عياض خلاصة لهذه القواعد في مشارق الأنوار فقال ما نصه:

[والصواب من هذا كله لمن رُزِق فهما وأوتي علما إقرار ما سمعه كما سمعه ورواه والتنبيه على ما انتقده في ذلك ورآه] حتى يجمع الأمرين ويترك لمن جاء بعد النظر في الحرفين وهذه كانت طريق السلف فيما ظهر لهم من الخلل فيما رووه من إيراده على وجهه وتبيين الصواب فيه أو طرح الخطأ البين والإضراب عن ذكره في الحديث جملة أو تبييض مكانه والاقتصار على رواية الصواب أو الكناية عنه بما يظهر ويفهم لا على طريق القطع وقد وقع من ذلك في هذه الأمهات ما سنوقف عليه ونشير في مظانه إليه وهي الطريقة السليمة ومذاهب الأئمة القويمة ، فأما الجسارة فخسارة فكثيرا ما رأينا من نبَّه بالخطأ على الصواب فعكس الباب ومن ذهب مذهب الإصلاح والتغيير فقد سلك كل مسلك في الخطأ ودلَّاه رأيه بغرور وقد وقفت على عجائب في الوجهين وسننبه من ذلك على ما توافيه العبر وتحقق من تحقيقه أن الصواب مع من وقف وأحجم لا مع من صمم وجسر.أ.هـ.[1]

قلت: والذي أراه أكثر صوابًا في منهج التصويب والإلحاق: هو

(١) مشارق الأنوار للقاضي عياض ص ١/٤ ، وقد ذكر خلاصة طيبة أيضًا ابن جماعة في المنهل الروي ص ٢ / ١٠٠ ، ١٠١ ، وكذا في تدريب الراوي تفصيلات ص ٢ / ٧٧ ، ٧٩ فليرجع إليها.

*** إن كان التصحيف في الرواية الشفاهية:**

يرويه على الصواب ويترك الخطأ وخصوصًا في التصحيف الذي يختلف به المعنى. أما إن كان التصحيف من شيخه كثيرًا فالأفضل تركه لأن ذلك دليل على قلة ضبطه.

*** إن كان التصحيف في الكتاب:** فله حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون التصحيف في الأصل (كتاب شيخه)

الحالة الثانية : أن يكون التصحيف في كتابه (كتاب الطالب)

الحالة الأولى : كون التصحيف في الأصل (كتاب شيخه):

أ – فإن كان متيقنا من الصواب بدون ارتياب فيه، ومستندًا إلى دليل يقيني على الصواب أثبته في الكتاب وأزال اللفظ المُصحَّف.

وقرأه على الصواب الذي أثبته. لكن يُنبه في الهامش ، أن في الأصل كان اللفظ كذا (أي المصحَّف)

ب – أما إن تيقن من تصحيف اللفظ ولكن لم يتيقن تمامًا من الصَّواب يَترك الخطأ مع التضبيب[1] عليه وكتابة الصَّواب في الحاشية وعند قراءته يقرأه على الصواب الذي أثبته في الحاشية وينبه على الخطأ فيقول ووقع في الأصل (كذا) ويذكر اللفظ المُصحَّف.

---

(١) التضبيب: هو أن يُوضع على اللفظ المصحَّف خطًا أوله مثل الصاد ولا يُلزق به كيلا يُظن أنه ضربًا وصورته هكذا (صـــ) والله أعلم

فإنه بذلك حقق المصلحة بذكر الصواب وعلاج التصحيف، وفي نفس الوقت توخى الدقة والأمانة في أداء النص كما هو وحقق مصلحة أخرى: وهي ترك مساحة لأهل المعرفة والعلم للإطلاع على الأصل فلعل له وجهة صحيحة خفيت على المصوِّب فبُحور العلم واسعة فضلًا عن تحقيق مصلحة هامة: وهي وضع سياج واقٍ للنصوص حتى لا يتجرأ عليها ويتجاسر على تغييرها كل من ادَّعى العلم وهو ليس من أهله.

جـ - أما إن كان سقطًا في السند أو المتن فالتصويب متوقف على أثر اللفظ الساقط:

وهو : إما أن يكون تأثيره على اللفظ والسياق

وإما أن يكون تأثيره على المعنى.

١ - فإن كان تأثيره على اللفظ والسياق:

بمعنى أن استقامة السياق متوقفة على إضافة اللفظ الساقط / مثل سقوط (أبو) من هريرة أو (ابن) من جريج، أو حرف على (من قولى بني الإسلام على خمس) مما يُعلم صوابه بالإضافة ففي هذه الحالة يُلحق الساقط في الأصل ولا يُنبه على سقوطه في الحاشية لأنه معلوم أن هذا السقط ليس من الشيخ وإنما هو من الكاتب (أو المطبعة)

٢ - وإن كان تأثيره على المعنى:

بمعنى أن اللفظ الساقط يؤثر على المعنى بحيث لو أُضيف اللفظ الساقط يتغير به المعنى ففي هذه الحالة لا يجوز له إلحاق لفظ

إلا إذا كان مذكورًا في رواية أخرى ، ولا يجوز الإلحاق بالاجتهاد، ولو ألحق فإنه يُنبه عند القراءة على أنه في الأصل هذا اللفظ (ساقط)

واستحسن بعض العلماء (لمزيد الاحتياط والدقة والأمانة العلمية) أن يكتب قبل اللفظ الذي ألحقه كلمة (يعني) ليتبين أنها من إضافته.

وقد فعل هذا الخطيب البغدادي فقد روى في الكفاية من طريق ابن مهدي بسنده عن عمرة بنت عبدالرحمن (يعني) عن عائشة أنها قالت: [كان رسول الله ﷺ يُدني إليَّ رأسه فأرجله ... إلخ الحديث](١)

ثم قال:

كان هذا الحديث في أصل ابن مهدي عن عمرة بنت عبدالرحمن أنها قالت: [كان رسول الله ﷺ يُدني إليَّ رأسه ... إلخ]

وقد سقط ذكر عائشة ، والحديث المحفوظ لا يختلف على مالك فيه أنه عن عمرة عن عائشة ، من استحالة كون عمرة مدركة للنبي ﷺ فألحقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بُد وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه وإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر وقلنا فيه (يعني) عن عائشة لأجل أن ابن مهدي لم يقُل لنا ذلك وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا .أ.هـ.(٢)

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتكاف باب لا يدخل البيت إلا لحاجة ص ٣٢٠/١ رقم (٢٠٢٩) ومسلم في كتاب الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ص ١٩٨/٣ رقم (٢٩٧)

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ٢٨٨

قلت: من الملاحظ أن الخطيب لم يضف اللفظة الساقطة إلا عند تأكُّده من ورودها في الروايات الصحيحة عن مالك.

فضلًا عن وجود دليل قاطع على صحة اللفظ المُلحقة حيث أن عمرة لم تدرك النبي ﷺ وعلى الرغم من ذلك سلك طريق الدقة والأمانة حيث أضاف كلمة (يعني) ليبين أن هنا لفظة ساقطة وقد نقل الإمام أحمد عن وكيع أنه كان يقول: "أنا أستعين على الحديث بيعني".أ.هـ.[1]

أي أكتب كلمة (يعني) إذا أضفت لفظًا ساقطًا ليُعلم ذلك.

الحالة الثانية: أن يكون التصحيف في كتابه (كتاب الطالب):

ففي هذه الحالة يجوز له أن يزيل الخطأ (اللفظ المصحَّف) ويثبت الصواب إذا تيقن منه، وإن كان سقطًا يضيفه إن كان مذكورًا في رواية أخرى أو لا يَصلُح السياق إلا به ، أو على ثقة من اللفظ الساقط فإنه يضيفه في كتابه ولا يحتاج إلى تنبيه لأنه صاحب الكتاب وهو أعرف بروايته وسماعه، ولا يتناقض ذلك مع الأمانة العلمية.

فإن لم يكن حافظًا لما سقط غير متيقنٍ منه فإنه يجوز له استدراكه من كتاب غيره إذا عرف صحته ووثق منه وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط. والله أعلم

---

(١) المصدر السابق ص ٢٨٩

ومما يؤيد ما ذهبت إليه ما رواه الخطيب بسنده عن عبد الله بن أحمد قال : سألت أبي عن الرجل يسمع الحديث، فيسقط من كتابه الحرف مثل (الألف، واللام) ونحو ذلك، أيصلحه؟ فقال: لا بأس به أن يُصلحه.أ.هـ.[١]

وقال ابن المنادي : وكان جدي لا يرى بإصلاح الغلط - الذي لا يُشك فيه أنه غلط - بأسًا ، فإذا كان غلط يتشكك فيه ضرب عليه - ولم يذكره اسمًا كان أو كنية أو كلامًا في متن الحديث، وكان يميل إلى الانتقاص ويتجافي الزيادة.أ.هـ.[٢] والله أعلم

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٢٨٦
(٢) المصدر السابق ص ٢٨٦

المبحث الثالث

التصحيف بين المتقدمين والمتأخرين، وأهم المؤلفات فيه

أولاً: التصحيف بين المتقدمين والمتأخرين

السِّمة البارزة في عصر الصحابة والتابعين ومتقدمي المحدثين كانت هي تمام الضبط للروايات والتحرز من وقع التصحيف أو التحريف فيها، لما وضعوه من قواعد وقوانين التثبت في الرواية ، فكان اعتمادهم فيها على السماع من لفظ الشيخ ، والحفظ لما سمعوه عن ظهر قلب، ليس ذلك فحسب، بل أضافوا إلى ذلك الكتابة مع حفظ الكتاب وصيانته من أن تصل إليه يد التحريف أو التغيير أو التبديل

فضلًا عما اهتموا به من نقد الروايات، واختبارات الضبط للرواة مع سلامة اللسان من اللحن، وغير ذلك مما هو معلوم من مبالغتهم في الضبط والتحقيق.

ولا شك أن كل هذه القواعد تكفل صيانة النص والسند من تسلل أي تصحيف أو تحريف، لذلك كان من النادر وجود التصحيف في عصر الصحابة ﷺ ومن القليل جدًا وجوده في عصر التابعين ومن القليل في عصر متقدمي المحدثين، ومعظم ما وجد من هذا إنما نشأ عن خلل في السمع، أو خطأ يتناسب مع الفطرة

البشرية وبمقارنة الروايات ، وتحقيقها كان يُصوَّب مثل هذا القليل والنادر.

أما بالنسبة لعصر متأخري المحدثين بعد انتشار الإسلام واختلاط العرب بالعجم وقلة الحفظ مع عُجمة اللسان، والاعتماد في التلقي على الكتب لا على الشيوخ، والتساهل في قوانين الرواية ، ظهر التصحيف في المتون والأسانيد ، وأصبح - للأسف - يشكل ظاهرة ينبغي التصدي لها، لأن كثرتها وانتشارها ، خطر يهدد السنة ويذهب بنورها، ويعكّر نبعها الصافي، ويؤدي إلى التشكيك في نقلتها. لكن من مظاهر حفظ الله لسنة نبيه ﷺ أن قيَّض لها من جَنَدُوا أنفسهم لحفظها وصيانتها من هذا الخطر وغيره وبذلوا في ذلك كل غالٍ ونفيس ، وافنوا في سبيل حفظها أعمارهم فصارت - بحمد الله - محفوظة في مصادر السُّنَّة الأصلية المعتمدة ليس ذلك فحسب، بل نهض العلماء لمواجهة هذا الخطر ، فحذروا من الرواية عن المصحفين ، وكشفوا أمرهم ، وألَّفوا الكتب للوقاية والتصويب لما وقع فيه تصحيف، وبيَّنُوا أسبابه وكيفية والتحرز منه، وهذا كله من دلائل حفظ الله للسنة كما حفظ الكتاب ، والحمد لله رب العالمين .

وقد ذكر القاضي عياض في مقدمة مشارق الأنوار مدي اهتمام المتقدمين بالضبط والسماع والحفظ وتصحيح الكتاب ثم قال: وتساهل الناس بعد في الأخذ والأداء حتى أوسعوه اختلالًا ولم يألوه خبالًا، فنجد الشيخ المسموع بشأنه وثنائه، المُتكلف مشاق الرحلة

للقائه تنتظم به المحافل، ويتناوب الأخذ عنه ما بين عالمٍ وجاهل وحضوره كعدمه، إذ لا يحفظ حديثه ويتقن أداءه وتحمُّله ، ولا يمسك أصله فيعرف خطأه، وخلله، بل يُمسك كتابه سواه، ممن لعله لا يوثق بما يقوله ، ولا يراه، وربما كان مع الشيخ من يتحدث معه، أو غدا مستثقلًا نومًا أو مفكرًا في شئونه حتى لا يعقل ما سمعه ...[1]

وقال الصفدي : في مقدمة كتابه "تصحيح التصحيف وتحرير التحريف"

"ولكن الأوائل صحفوا ما قلَّ ، وحرفوا ما هو معدود في الرذاذ والطل، فأما من تأخر ... فإنهم يصحفون أضعاف ما يصححون ، ويحرفون زيادات على ما يحررون .... ولقد عمَّت المصيبة ... وفشا ذلك في المحدثين وفي الفقهاء وفي النحاة، وفي أهل اللغة وفي رواة الأخبار، وفي نقلة الشعر، ولم يسلم من ذلك غير القرَّاء، لأنهم يأخذون القرآن من أفواه الرجال.أ.هـ.[2]

---

(١) مشارق الأنوار ص ٣/١ : قلتِ: ومن ذكرهم من المتأخرين بهذه الصورة من التساهل هم الذين حذِر من الأخذ عنهم أهل الحديث، وهم الذين قال في شأنهم العسكري (وفضحَ به أقوامٌ) وليس هؤلاء هم السمة البارزة لمتأخري أهل الحديث ، وإن كنا نقر بكثرة التصحيف في عصرهم.

(٢) تصحيف التصحيف وتحرير التحريف للإمام صلاح الدين خليل الصفدي (ت ٧٦٤) ص ٦ ، ٨ نقلا عنه من كتاب التصحيف وأثره في رواية الحديث والفقه ص ٤٦٩ ، ٤٧٠

ثانيًا: أهم المؤلفات في التصحيف

اهتم العلماء بالتأليف في هذا الفن نظرًا لسرعة إمكانية وقوعه وشدة خطره كما بينت ولكن لا يتصدى للتأليف فيه آحاد العلماء، وإنما هذا العلم لا يقوى على خوض غماره والتصنيف فيه إلا جهابذة العلماء الذين جمعوا بين علوم اللغة والشريعة ومارسوا علم الرواية والدراية ومنحوا من الله الفهم والذكاء والفطنة ولهم سعة إطلاع على شتى العلوم العربية والإسلامية.

قال ابن الصلاح:

هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الحذَّاق من الحفَّاظ.أ.هـ.[1]

قلت: وكانت بداية إفراد هذا الفن بالتأليف في القرن الرابع الهجري،

ومن أهم مؤلفات أهل الحديث في هذا الفن والذي كان له الأثر الكبير في الوقاية والعلاج لكثير من الصحيفات.

١ - التنبيه على حدوث التصحيف

تأليف: العلامة / حمزة بن الحسن الأصفهاني (٢٨٠ هـ - ت ٣٦٠ هـ)

طُبع بتحقيق محمد حسن آل ياسين - بغداد مطبعة المعارف سنة ١٣٨٧هـ

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٧١

ونُسخه بتحقيق / محمد أسعد طلس - دمشق - المجمع العلمي العربي سنة ١٣٨٨هـ.

٢ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف.

تأليف: أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري ت٣٨٢ هـ

نشره عبدالعزيز أحمد ومطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة- سنة ١٣٨٣هـ

٣ - تصحيفات المحدثين للعسكري أيضًا وقد اختصره من السابق حيث أن السابق تتبع فيه كل تصحيف في اللغة أو الحديث أو حتى في القرآن الكريم ثم اختصر منه ما يخص الحديث سندًا ومتنًا وسماه تصحيفات المحدثين وهو عمدة في هذا الفن عند أهل الحديث، وعليه الاعتماد في كشف وتصويب معظم التصحيفات، وله طبعتان:

الأولى في ثلاث مجلدات بتحقيق أ.د/ محمود أحمد ميرة المطبعة العربية الحديثة - القاهرة - سنة ١٤٠٢هـ سنة١٩٨٢هـ

والثانية / في مجلد واحد/ بتحقيق أ/ أحمد عبدالشافي / ط دار الكتب العلمية (بيروت) سنة ١٤٠٨هـ سنة ١٩٨٨هـ

٤ - أخبار المصحفين، اختصره العسكري من كتاب "تصحيفات المحدثين"

حققه/ صبحي البدري السامرائي / ط عالم الكتب (بيروت) سنة١٤٠٦هـ

٥ - "إصلاح خطأ المحدثين" ويُسمى أيضًا "إصلاح الأخطاء الحديثية" و (إصلاح غلط المحدثين) للإمام/ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣١٩ - ت سنة ٣٨٨هـ)

وطبعاته كثيرة منها : بتحقيق برهان الدين محمد الداغستاني / ط الدار العلمية - دلهي سنة ١٤٠٦هـ والقاهرة سنة ١٣٥٥هـ / وبتحقيق مجدي السيد إبراهيم / مكتبة الساعي - الرياض سنة ١٤٠٨هـ

وبتحقيق د/ حاتم صالح الضامن - ط/ مؤسسة الرسالة (بيروت) سنة ١٤٠٥هـ وهي أجودها.

٦ - تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم للحافظ/ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي البغدادي. المعروف "بالخطيب البغدادي ت (٣٦٣هـ)

طبع بتحقيق/ سكينة الشهابي/ ط دار طلاس (دمشق) سنة ١٤٠٥هـ

٧ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض بن موسى اليحصبيً (٤٧٦ - ت ٤٥٥)

ط/ مطبعة السعادة - القاهرة - سنة ١٣٣٢هـ

وط/ دار التراث - القاهرة سنة ١٣٩٧هـ

وط المكتبة العتيقة تونس سنة١٣٩٧هـ وطبعات أخرى.

٨ - "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقط"

تأليف الحافظ/ أبوعمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)

طُبع بتحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر/ ط دار الغرب الإسلامي (بيروت) سنة ١٤٠٤هـ

٩ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف.

للإمام صلاح الدين خليل الصفدي (ت ٧٦٤هـ)

طبع بتحقيق السيد الشرقاوي/ ط مكتبة الخانجي (مصر) سنة ١٤٠٧هـ سنة١٩٨٧م

١٠ - التطريف في التصحيف لخاتمة الحُفَّاظ/ جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ)

طبع بتحقيق/ حسين البواب - ط دار الفائز - الرياض - سنة ١٤٠٩هـ

قلت: وما قصدت الاستقصاء لجميع الكتب المؤلفة في التصحيف ولكن قصدت ذكر أهمها وأكثرها أثرًا في الوقاية لما يشكل ويمكن التصحيف فيه، والعلاج لما وقع من التصحيف وبيان الصواب فيه، واقتصرت على ذكر ما هو مطبوع ومتداول بين أهل العلم، ويسهل الوصول إليه والاستفادة منه ولكن المؤلفات في التصحيف كثيرة وجهود العلماء في هذا الشأن جليلة ولا ينكر

جهدهم إلا ذو نفس عليلة، وبصيرة حسيرة. ولم أذكرها جميعها ، لأن كثيرًا منها مخطوط ومنها ما هو مفقود ومنها ما هو غير متخصص في التصحيفات الحديثية بل هو في اللغة والأدب والشعر وفنون العربية.(١)

فجزى الله علماء الأمة عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وأجزل لهم المثوبة والعطاء.

(١) لمزيد الاطلاع على كتب في التصحيف عامة راجع كتاب/ التصحيف وأثره في الحديث والفقه ص ٤٥٣ ، ٤٧٤

الفصل الثالث

أثر التصحيف في رواية الحديث

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : خطر التصحيف وعلاقته بالفطرة البشرية.

المبحث الثاني : أثر التصحيف في الراوي .

المبحث الثالث : أثر التصحيف في الرواية .

المبحث الأول

خطر التصحيف ،

وعلاقته بالفطرة البشرية

أولا : خطر التصحيف

للتصحيف خطر جسيم على السنة النبوية وروايتها من جهة الخصوص وعلى الإسلام والمسلمين من جهة العموم فهو يقلب موازين الرواية فيحوِّل الصحيح إلى ضعيف ، وكذا العكس من حيث الحكم ، ويقلب المعاني والمفاهم الصحيحة في متنه مما يشكل في فهم الحديث ، وبيان المراد منه ومقاصده ، ويخلط بين رجال الإسناد فلا يتميز الثقة من الضعيف ، ولا الصحابي من التابعي ولا شك أن هذا لو تفشي وانتشر في السنة يذهب ببهائها ونورها .

ويقلل الثقة برواتها ، لولا أن الله حفظ سنة نبيه ، فَصَانَها من هذا الخطر ، وقيَّض لها من يقيها من هذا الداء ويكشف ما لحق بها من تصحيف ويصوبه على الوجه الصحيح لتظل سنة نبينا ﷺ منهلًا صافيًا نقيًا من شوائب التصحيف أو التحريف ، موثوقاً برواتها ، متميزاً صحيحها من حسنها من ضعيفها مقومة ومحررة ألفاظهما ، والحمد لله .

• ومن النماذج التي توضح خطر التصحيف:

ما ذكره السيوطي في التدريب قال :وقد قيل : إن النصارى كفروا بلفظة أخطأوا في إعجامها وشكلها ، قال الله في الإنجيل لعيسى : أنت نَبِيٌّ ولَّدتُك من البَتُول – (النون قبل الباء – اللام مشددة) فصحفوها وقالوا (أنت بُنَيٌّ ولَدَتْكَ من البَتُول) "الباء قبل النون واللام مخففة".

- وقيل : أن أول فتنة وقعت في الإسلام سببها ذلك أيضاً وهي فتنة عثمان – ﷺ – فإنه كتب للذي أرسله أميراً إلى مصر ، " إذا جاءكم رسولي فَاقْبَلُوه " فصحفها (فَاقْتُلُوه) فَجَرَى ما جَرَى [1]

- ومنها ما أسنده العسكري قال : كتب سليمان بن عبد الملك إلى أبي بكر بن عمر بن حزم :" إحْصِ مَن قِبَلَك من المخنثين "فصحف كاتبه فقرأ : " إخْصِ مَنْ قِبَلَك من المخنثين " قال : فدعاهم فخصاهم. أ.هـ[2]

- قلت والأمثلة في ذلك كثيرة ذكرت منها الكثير في هذا البحث وأما بالنسبة للإسناد فخطره لا يقل عن التصحيف في المتن لأنه يؤدي إلى الخلط بين الصحيح والضعيف فلا يتمييز أحدهما عن الآخر ، فيصير الصحيح ضعيفا وكذا العكس ، وأي خطر من التصحيف أكثر من هذا الخطر . لذا توقى منه المتقدمون ، وتصدى لعلاجه المتأخرون – والحمد لله

---

(١) تدريب الراوي صـ ٢ / ٦٨
(٢) تصحيفات المحدثين صـ ١ /٧١ مع تفصيل القصة

ثانياً : التصحيف وعلاقته بالفطرة البشرية

اقتضت الحكمة الإلهية في خلقه أن فطرهم على الخطأ والنسيان ورفع عنهم الإصر فيما صدر منهم من خطأ أو نسيان ، قال تعالى: ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ وعن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال : قال رسول الله ﷺ " تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استُكرهوا عليه "(١).

فطبيعة البشر يخطيء ويصيب ، ينسى ويَذكر ، وهذا في جميع البشر حتى الأنبياء ، لكن الحفاظ تميَّزوا بأن الغالب من شأنهم قلة الخطأ والنسيان لذلك قَلَّ أن يقعوا في التصحيف أو التحريف أو ما يُخل بالضبط على العموم . وهؤلاء هم الذين يُعتد بروايتهم ، ويُركن إلى ضبطهم اما القليل النادر من التصحيف حتى إن صدر منهم فهو معفو" عنه ومتسامح " فيه .

لذلك كان أحمد بن حنبل يقول :" ومن يعري من الخطأ والتصحيف"(٢)

وقال العسكري في مقدمة كتابه تصحيفات المحدثين :" وما يسلم من ذِلَّةٍ ولا خطأ إلا من عصم الله "(٣)

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب الطلاق صـ ٢ / ١٩٨ رقم (٢٨٠١) وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ، وابن حبان صـ ١٦ / ٢٠٢ رقم (٧٢١٩) وابن ماجة في الطلاق صـ ١ / ٦٥٩ رقم (٢٠٤٣ ، ٢٠٤٤) والدار قطني صـ ٤ / ١٧٠

(٢) مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٧١

(٣) تصحيفات المحدثين صـ ١ / ٥

لذلك فقد وقع كثير من أهل العلم والتحقيق وجهابذة المحدّثين واللغويين وقعوا في التصحيف كابن قتيبة وهو من أئمة أهل اللغة(١)

والأزهري ومعلوم بَاعُهُ في علم اللغة(٢) والهروي وهو ممن ألف في غريب الحديث(٣) لكن ما وقع لهؤلاء من التصحيف هو من قبيل القليل النادر وقد أشرت إليه لِأُبَيِّنَ فقط أن الفطرة الإلهية تقتضي من كل إنسان مهما زاد علمه وعلا نجمه وارتفع شأنه أنه قد يقع في الخطأ ولا يُلام على القليل النادر مِن هذا، بل إن ما وقع من التصحيف من أمثال هؤلاء العلماء المحققين المتثبتين لهم فيه أعذار لم تنقل كما نقل تصحيفهم.

قال ابن الصلاح في مقدمته [وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلة لهم فيه أعذار لم ينقلها ناقلوه ونسأل الله التوفيق والعصمة(٤).

قلت : فقد بيَّن الإمام أحمد بن حنبل عذر شعبة بن الحجاج فيما وقع فيه من تصحيف في أسماء الرجال؛ قال: [كان في لسان شعبة لثغة] (٥) .

---

(١) راجع التطريف في التصحيف صـ ٥٠
(٢) راجع المصدر السابق صـ ٧٠
(٣) راجع المصدر السابق صـ ٧٦
(٤) مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٧٦
(٥) راجع الإصابة في تمييز الصحابة صـ ١ / ١٨٣ ، تقسيمات التصحيف (تصحيف الإسناد) من هذا البحث.

وبعض ما وقع فيه الأجلة من المحققين قد صوبوه لأنفسهم ولكن من يروى تصحيفهم قد لا يذكر معه تصويبهم.

روى الحاكم في المعرفة قال: سمعت أبا زكريا العنبري يقول – سمعت أبي يقول حَدّث محمد بن يحيي بحديث " عليٌّ أنه كان رجلاً غبينًا " فقال [كان عليّ رجلاً عنينًا] ثم قال استغفر الله إن الجواد يعثر [كان علي رجُلا غَبِيناً] (١)

وجدير بالذكر أن كثيراً من التصحيفات الملصقة بأجلة المحدثين كعثمان ابن أبي شيبة ، وأخيه أبي بكر بن أبي شيبة شيخ البخاري ومسلم إنما هي على سبيل الادِّعاء ولا حقيقة لها ، وإنما نسبها إليهم أعداء الإسلام للتشكيك في أهل الحديث ، أو نسبها إليهم بعض المغرضين من المسلمين أنفسهم لخلاف مذهبي أو ربما لتنافس شخصي وغير ذلك من الأسباب الحاملة على نسبة التصحيف لأمثال هؤلاء الأعلام العدول الضابطين.

وممن تنبَّه إلى هذا الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث فقد قال : [وما ينقله كثير من الناس عن عثمان بن أبي شيبة : أنه كان يصحف قراءة القرآن : فغريب جداً لأن له كتابا في التفسير وقد نُقل عنه أشياء لا تصدر عن صبيان المكاتب أ هـ (٢)

ويعلق العلامة محمد أبو شَهْبَة على كلام ابن كثير فيقول: [أقول : وأنا مع الحافظ ابن كثير في استغراب وقوع ذلك من هذا

---

(١) معرفة علوم الحديث صـ ١٤٦ وقد أسند الأثر فيه .
(٢) اختصار علوم الحديث صـ ١٤٤

الإمام العدل الثقة عثمان بن أبي شيبة ، وقد قيل ذلك أيضاً عن أخيه الحافظ الكبير أبي بكر بن أبي شيبة شيخ البخاري ومسلم ، وقد كان حفظ القرآن الكريم بقراءاته في هذا العصر أمراً عاماً بين جميع العلماء من المفسرين والمحدثين والفقهاء والأصوليين وغيرهم.

وهذا ما يجعلني أستعبد كل البُعد وقوع التصحيف في القرآن من هذين الإمامين الجليلين وأمثالهما .

وما أكثر ما يوجد من أمثال هذه الأغلاط والتَّجَنِّيات التي توجد في بعض الكتب الإسلامية على بعض العلماء العاملين الأماثل وأغلب الظن عندي أن يكون هذا من صُنع أعداء الإسلام وأعداء الأحاديث والسنن ليظهروا المحدثين بصورة الغفلة والسذاجة وعدم تحقيق ألفاظ الحديث وعدم العلم بمعانية ، أو يكون من صنع النَّظَّام[١] وأمثاله الذين حملوا لواء الطعن في الحديث والمحدثين من قديم الزمان[٢].

(١) النَّظَّام هو إبراهيم بن سيار بن هانيء البصري ، أبو إسحاق النظّام ، من أئمة المعتزلة تبحَّر في علوم الفلسفة وأطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعين وإلاهيين ، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سُميت النظامية ، نسبة إليه – الأعلام صـ ١ / ٤٣

(٢) الوسيط صـ ٤٨٠ ، ٤٨١ بتصرف يسير

المبحث الثاني
أثر التصحيف في الراوي

مما لا خلاف فيه أن كل إنسان معرض للخطأ والنسيان ، وتلك فطرة الله التي فطر عليها البشر.

قال الإمام مسلم : فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضية إلى زماننا وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله[1] أ هـ

ولذلك لا نستطيع أن نطلق القول في تأثير التصحيف على الراوي فنقول مثلاً أنه يؤثر على الرواي تأثيراً سلبياً ، أو نقول لا يؤثر ولكن هذا يتوقف على اعتبارات كثيرة من حيث نوعية التصحيف وكَمِّه لكن يمكن القول بأن التصحيف أحياناً يؤثر على الرواي فيُعتبر جرحاً قادحاً فيه وأحياناً لا يؤثر عليه .

أولًا: الأحوال التي يؤثر فيها التصحيف على الراوي:

يؤثر التصحيف على الراوي فيُترك حديثه من أجله ويُعتبر مجروحاً به إذا تكرر التصحيف منه ولم يُفرِّق بين صواب اللفظ وخطئه كان تصحيفه فاحشاً فهذا تُرد روايته لأن هذا دليل على قلة ضبطه وقلة فهمه لما يرويه .

---

(١) التمييز لإمام مسلم صـ ١٧٠

ولذلك نُقل عن الحُميدي قال : فإن قال قائل : فما الغفلة التي تَرُدُّ بها حديث الرجل الرَّضي الذي لا يُعْرَف بكذب ؟ قلت : هو أن يكون في كتابه غلط فيقال له في ذلك ، فيترُك ما في كتابه ، ويحدِّث بما قالوا ، ويغيرِّه بقولهم في كتابه ؛ لا يعرف فَرق ما بين ذلك ، أو يُصَحِّف تصحيفا فاحشاً يقلب المعنى لا يَعقِل ذلك ، فيُكَفُّ عنه.أ. هـ

وقال يحيي بن معين : من حدَّثك وهو لا يُفرِّق بين الخطأ والصواب فليس بأهل أن يؤخذ عنه.أ.هـ[١]

وسُئل شعبة – ﷺ – عمن يُترك حديثه فقال : من روى عن المعروفين مالا يعرفه المعروفون فأكثر تُركَ حديثه ، ومن اتُّهِمَ بالكذب تُركَ حديثه ، وإذا أكثر التخليط والغلط تُركَ حديثه ، وإذا روى ما أجمع عليه أنه غلط تُرك حديثه وما كان غير ذلك فارو عنه[٢]

واعتبره العسكري من القوادح في الرواة بل ومما يُعَيَّرُون به إذا أُلصِقَ بهم اسمه فقال في مقدمة تصحيفات المحدثين وذكرت أكثر مَنْ يُسَمَّى بذلك الاسم مِنْ المشهورين فلا يُشكل على من يَقْرَؤه ويَسْلَمَ به من قُبح التصحيف وشناعته فقد عُيِّر به جماعه من العلماء ، وفُضِحَ به كثيرٌ من الأدباء وسُمُّوا الصحفية ونهى العلماء عن الحمل عنهم وطرحوا حديثهم وأسقطوهم[٣].

---

(١) تصحيفات المحدثين صـ ٥١ / ١١ ، ١٢
(٢) ما لا يسع المحدث جهله للميانيشي صـ ٨
(٣) تصحيفات المحدثين صـ ١ / ٥

وعقَّب السخاوي على قول العسكري فقال: وهذا محمول على المتكرر منه ذلك وإلا فما يَسلَمُ من زلة وخطأ التصحيف إلا من عصمه الله ، والسعيد مَنْ عُدَّت غلطاته[١].أ هـ

وما نُقِل عن كثير من العلماء من قولهم " لا تحملوا العلم عن صَحَفي ، ولا تأخذوا القرآن من مصحفي "[٢]

إنما هو محمول على ما ذكرنا من التكرار وعدم التفريق بين الخطأ والصواب وفُحش التصحيف .

وقد قرر هذا الشرط – لمن تُرَدُّ روايته من المصحفين أكثر العلماء.

فقد روى الخطيب في الكفاية بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي قال : لا يُترك حديث رجلٍ إلا رجلًا متهمًا بالكذب أو رجلًا الغالب عليه الغلط وروى أيضاً عن الشافعي – ﷺ – قال :" من كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يُقبل حديثه كما يكون في مَنْ أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل شهادته.أ.هـ[٣]

ثانيًا: الأحوال التي لا يؤثر فيها التصحيف على الراوي:

لا يؤثر التصحيف على الراوي فلا تترك روايته أو الأخذ عنه ويُعتبر قدحاً فيه إذا كان التصحيف قليلاً منه ولم يكن تصحيفة

(١) فتح المغيث للسخاوي صـ ٣ / ٦٦
(٢) تصحيفات المحدثين صـ ١ / ٧
(٣) الكفاية صـ ١٧٤

فاشحاً ، وكان ممن يرجع عنه إذا صُوِّب له التصحيف وكان ممن يَفهم الفرق بين الصَّواب والخطأ في اللفظ ، ولذلك كان سفيان الثوري يقول : ليس يكاد يفلت من الغلط أحد ، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ ، وإن غلط ، وإن كان الغالب عليه الغلط تُرك[١] أهـ .

وقد روى العسكري بسنده عن زيد بن سعيد قال : روى لنا ، سفيان بن عيينة عن الزهري قال : قيل لعبيد الله بن عبد الله (بن مسعود) أتقول الشعر في سِنك وشرفك ؟ فقال :" لابد للمصدور أن يَنْفِث " فصحَّف فقال : (يَنْعِب فوقفته عليه ، فرجع عنه) [٢]

فقد صوَّب زيد بن سعيد لشيخه سفيان بن عيينة وما وسعه إلا أن يرجع عنه ويتبع الصواب .

وقد صوَّب وكيع تصحيفاً لعبد الله بن داود الخريبي في حديث فقال له عبد الله بن داود :" مُتِّعْتُ بك ، أنا أرجع إلى الحق كما هو عند الناس"[٣]أ.هـ

وقد حاول بعض العلماء أن يضع ضابطاً للعدد المقبول الذي لا يؤثر على الرواي ، فلا يقدح فيه ولا تُرد به روايته .

فقد روى الخطيب في الكفاية بسنده أن أبا مَعْمَر حدَّث بالموصل بنحو من ألف حديث حفظاً فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم

---

(١) الكفاية صـ ١٧٤
(٢) تصحيفات المحدثين صـ ١ / ٥٠ ، ٥١
(٣) راجع تفصيل ذلك من تصحيفات المحدثين صـ ١ / ٥٢ .

بالصحيح من أحاديث كان أخطأ فيها أحسبه قال نحو " ثلاثين أو أربعين ".أ.هـ

وروى أيضاً عن سليمان بن أحمد الدمشقي قال : قلت لعبد الرحمن بن مهدي أكتب عمن يغلط في عشرة ؟ قال نعم ، قيل له يغلط من عشرين ؟ قال : نعم قلت فثلاثين ؟ قال نعم ، قلت فخمسين ؟ قال نعم ."[1] أ.هـ

قلت: وهذا العدد ليس نصاً وإنما هو باعتبار كثرة روايات الراوي وقِلَّتِهَا فمن روى مثلاً ألف حديث أخطأ منها في أربعين وخمسين وكان تصحيفه غير فاحش فهذا لا تُرد أحاديثه وإنما يُنظر فيما خالف فيه الثقات فهذا لا يُقبل وما وافق فيه الثقات فهو مقبول .

فليس قبول روايته على الإطلاق وإنما مقيَّد بهذا القيد الذي ذكرته – والله أعلم – ولله دَرُّ الإمام أحمد حين قال: "ومن يَعْرَى من الخطأ أو التصحيف"[2].

خلاصة القول:

إن التصحيف في ذاته ليس جرحاً في الراوي تُرد به روايته وإنما يُنظر في الكَيف والكَم منه.

---

(١) الكفاية صـ ١٧٨

(٢) مقدمة ابن الصلاح صـ ٤٧١

فإن كان تصحيفه فاحشاً يؤثر على اللفظ أو يُحيل المعنى ، وشَكَّل ظاهرةً فيه لكثرته مع عدم تمييزه بين الخطأ والصواب فهذا هو الذي يُعتبر جرحاً قادحاً في الراوي يُهْجَر في الرواية من أَجْلِه وتُرد روايته ، أما إن كان تصحيفه لا يؤثر على اللفظ أو المعنى ، وكان قليلاً ، ويستطيع التفريق بين الخطأ والصواب فهذا تصحيفه محتمل ، وليس مجروحًا لكن على الاحتياط والنظر في موافقته للثقات .

المبحث الثالث

أثر التصحيف في الرواية

من الأمور المُتفق عليها بين العلماء:

أن **التصحيف الفاحش** في المتن الذي يحوّل اللفظ عن معناه يؤثر على الرواية ويجعلها من قبيل المردود، لأن هذا يُشعر بِقِلَّة ضبط الراوي وعدم فهمه لما يُحيل الألفاظ عن معانيها وهذا أصل في قبول الرواية بالمعنى، فإن وُجدت رواية أخرى للحديث سالمة من هذا التصحيف فإنها تقبل ويُعمل بمقتضى هذه الرواية مع رد الرواية المصحَّفة .

أما إن كان التصحيف غير فاحش ولم يُغَيِّر المعنى ، أو كان له وجهًا مقبولًا أو مرجوحًا لكن له أصل في اللغة فهذا لا تُرد به الرواية لكن تُصوَّب على الوجه الراجح المَرْويّ في رواية أخرى سالمة من التصحيف ولكن الرواية التي وقع فيها التصحيف قبولها يكون بعد الاحتياط والنظر ولا تأخذ حكم الصحيح لذاته . بل أقل . والله أعلم.

وأما مثال الأول : الذي يؤثر وتُرُد به الرواية فتقدم في أقسام التصحيف الفاحش[1].

وأما مثال الثاني الذي لا يؤثر وتقبل به الرواية :

---

(١) راجع تقسيمات التصحيف من هذا البحث.

ما ذكره العسكري: قال ومما يُروى على وجهين وأحدهما أكثر :

ما رُوي أن النبي – ﷺ " عطس عنده رجلان فشمَّت أحدهما، ولم يشمت الآخر"[١] روى بالشين المعجمة وهو أكثر ، وقد روي بالسين غير المعجمة (سَمَّتَ)، وكل من دعا لأخيه بخير هو مُسمِّتٌ له"[٢]أ.هـ

تنبيه:

وقوع التصحيف في رواية لا يضعِّف أصل الحديث لأنه قد يُصحف في حديث من طريق لكن أصله في البخاري ومسلم أو جاء من طرق صحيحة لا تصحيف فيها فهذا لا يؤثر على أصل الحديث فمثلاً رواية [من صام رمضان وأتبعه (شيئاً) من شوال] التي صحفها الصُّولي (بالشين المعجمة) لا تؤثر على أصل الحديث حيث أن الحديث قد جاء من طرق صحيحة لا تصحيف فيها بلفظ (من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال[٣] .. إلخ)

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب الحمد للعاطس صـ ١٠ / ٦١٥ رقم (٦٢٢١) ومسلم في كتاب الزهد باب تشميت العاطس صـ ١٨ / ١١٩ رقم (٢٩٩١) كلاهما عن أنس بن مالك .

(٢) تصحيفات المحدثين صـ ١ / ٣٨٧ .

(٣) أخرجه مسلم عن أبي أيوب في كتاب الصيام باب استحباب صوم ستة أيام من شوال صـ ٨ / ٥٥ رقم (١١٦٤) ، وراجع الرواية المصفحة في تدريب الرواي صـ ٢ / ١٩٤

أما إن كان التصحيف في سند الحديث:

فإنه يؤثر في الغالب على الحكم على الحديث صحة وضعفاً.

فقد يتسبب التصحيف في الحكم على الحديث بالضعف وهو صحيح .

مثال ذلك

ما ذكره ابن حجر في ترجمة [عمر بن عطاء " بن أبي حجّار"] عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال أبو حاتم مضطرب الحديث انتهى .

قال ابن حجر ، والظاهر أن هذا تصحيف وهو ابن أبي الخوّار بلا ريب فهو الراوي عن أبي سلمة وقد ذكره ابن حبان في الثقات [1].أ.هـ

قلت : فالحديث الذي يُروى من طريق عمر بن عطاء (باللفظ المصحف "ابن أبي حجّار") يُحكم عليه بالضعف مع أنه في الحقيقة على الصواب صحيح (لأن ابن الخوّار) ثقة .

مثال آخر:

ما ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمة : " يحيى بن بَشِير " عن حصين بن محصن وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري : مجهول . قلت : كذا ضبطه (بشير) بفتح أوله وهذا غلط نشأ عن تصحيف، وإنما هو في الأصل :

---

(١) لسان الميزان صـ ٤ / ٣١٦

[عن يحيى (عن) بُشَيْر] فتصحفت (عن) فصارت (بن) فتركب منها اسم راوٍ لا وجود له [١] .أ.هـ

قلت : فصواب السند [يحيى بن سعيد عن بُشير بن يسار (بضم الباء) عن حُصين بن محصن الخ].

وبُشير بن يسار الحارثي الأنصاري : وثقه يحيي بن معين والنسائي وروى له الجماعة ، وقال محمد بن سعد كان شيخاً كبيراً فقيهاً ، كان قد أدرك عامة أصحاب رسول الله - ﷺ - وكان قليل الحديث أ هـ [٢]

قلت فسند الحديث بالصورة الأولى المصحفة يُحكم عليه بالضعف لجهالة المُصحَّف فيه كما قال ابن حجر فتركب من التصحيف اسم راوٍ لا وجود له .

مع أنه على الصواب يتضح أن سند الحديث صحيح لتوثيق (بُشير بن يسار)

وقد يكون التصحيف في ألفاظ الجرح والتعديل: فينتج عنها أيضاً تضعيف الثقة وبالتالي تضعيف سند الحديث الصحيح.

مثال ذلك :

---

(١) تعجيل المنفعة صـ ٤٣٩

(٢) راجع ترجمته في طبقات ابن سعد صـ ٥ / ٣٠٣ - التاريخ لابن معين صـ ٢ /٦١ - موضح أوهام الجمع والتفريق صـ ١ / ٥١٤ تهذيب الكمال صـ ٤ / ١٨٧ ، الكاشف صـ ١ / ١٦٠

ما رواه العسكري عن أبي حاتم السجستاني قال : ذُكر شهر بن حوشب عند ابن عون فقال : ذاك رجل (نَزَكُوه) [١] يعني طعنوا فيه كأنهم ضربوه بالنِّيازك. قال فصحَّف أصحاب الحديث وقالوا: ذاك رجل (تركوه) قال العسكري : قلت : وإنما تكلم فيه ابن عون ، ويُقال : رجل نَزَك طعَّان في الناس ، كأنه يطعن بنَيْزَك وهو دون الرمح له سنان وزُجٌّ[٢] قلت : شهر بن حوشب : وثقة يحيي بن معين والعجلي ، ويعقوب بن شيبة ويعقوب بن سفيان ،وأحمد بن حنبل وقال ما أحسن حديثه ، وقال أبو زرعة لا بأس به وقال البخاري حسن الحديث وقوَّى أمره، وقال : إنما تكلم فيه ابن عون ، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عنه[٣] .

وقال ابن حجر : صدوق كثير الإرسال والأوهام[٤]

وقد أوردا صاحبا تحرير التقريب ملخص أقوال العلماء فيه مَن جرَّحه ومَن عدَّله ثم قالا : ولابد من دراسة كل حديث من أحاديثه على حدة ليتبين أمره في كل حديث ، وروى له مسلم مقروناً .أ.هـ[٥]

---

(١) النَّزكُ : سوء القول في الإنسان ورميك الإنسان بغير الحق ، وتقول : نزكه بغير ما رأى منه. لسان العرب صـ ٦ / ٤٣٩٩ مادة (نزك)
(٢) تصحيفات المحدثين صـ ١ / ٣٩ ، ٤١ .
(٣) راجع ترجمته في تاريخ يحيي بن معين صـ ٢ / ٢٦٠ ، المعرفة والتاريخ صـ ٢ / ٤٢٦ ، تهذيب الكمال صـ ١٢ / ٥٧١
(٤) تقريب التهذيب صـ ١ / ٣٥٥ .
(٥) تحرير التقريب صـ ٢ / ١٢٢ .

قلت : فعلى اللفظ المُصحف (تركوه) بالتاء يكون فيه إجماع على ضعف حديثه أما (نَزَكُوه) فغاية ما يُفهم منه أنه طعن فيه بعض العلماء ووثقه بعضهم كما تبيَّن مما ذكرته من أقوال علماء الجرح والتعديل فهذا لا يُضعَّف حديثه على الإطلاق بل يُنظر فيه فمنه الصحيح ومنه الحسن ومنه الضعيف ، وعلى هذا فالغالب على حديثه الصحة ما دام الثقات لم يخالفوه . والله أعلم .

وقد يتسبب التصحيف في سند الحديث إلى تصحيح الضعيف .

مثال ذلك :

ما رُوي من طريق (القاسم بن عبد الله العُـــمَرِي) عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري عن أبيه عن أبي سعيد الخدري – ﷺ – قال: قال رسول الله – ﷺ – [لا يقضي القاضي إلا وهو شبعان ريَّان][1]

فقد وقع الحافظ عبد الحق الأشبيلي في تصحيف في هذا السند حيث قال [القاسم بن محمد المَعْمَرِيّ] وهذا تصحيف ترتَّب عليه ما يلي : المعمري من الثقات[2] وهو الاسم المُصحَّف أما الراوي الأصلي فهو (القاسم بن عبد الله العُمَري) الصواب قال عنه الإمام

---

(١) أخرجه الدارقطني في كتاب الأقضية والأحكام باب صـــ ٤ / ٢٠٩ ، والطبراني في الأوسط صـــ ١ /١٨٢ ، وضعفه ابن حجر تلخيص صـــ ٤ / ٣٤٧ .

(٢) راجع ترجمته في الثقات صـــ ٩ / ١٥ تاريخ بغداد صـــ ١٢ / ٤٢٥ / تهذيب الكمال صـــ ٢٣ / ٤٣٧ .

أحمد: ليس بشيء كان يكذب ويضع الحديث، وقال عنه يحي بن معين: (ليس بشيء وقال كذاب)[١].

قلت : فالذي يترتب على هذا التصحيف تصحيح سند هذا الحديث مع أنه ضعيف أو موضوع لأن راويه على الصواب [القاسم بن عبد الله العُمري] هذا الكذاب . وليس كما صحفه الأشبيلي [القاسم بن محمد المعمري] الثقة. والله أعلم

وخلاصة القول :

أن التصحيف في السند في الغالب والكثير له خطر جسيم على الحكم على سند الحديث سواء أكان في أسماء الرواة أو في ألفاظ الجرح والتعديل ، حيث أنه يترتب عليه تضعيف الصحيح ، أو العكس ، كما يترتب عليه وصل المنقطع وكذا العكس ، تبعاً لتغيير اسم الراوي الذي وقع في اسمه التصحيف ، اللهمَّ إلا إذا كان الراوي الأصلي والذي تصحَّف به كلاهما ثقة أو كلاهما ضعيف ، ففي هذه الحالة لا يترتب على التصحيف تغيير في الحكم على سند الحديث .

وهذا قليل والغالب والكثير ما ذكرته أولاً . لذلك كان ابن المديني يعتبر التصحيف في الأسماء هو أخطر أنواع التصحيف فكان يقول : [أشدُّ التصحيف التصحيف في الأسماء] [٢] .

والله أعلم

---

(١) راجع ترجمته في الميزان صـ ٣ / ٣٧١ ، طبقات ابن سعد صـ ٥ / ٤٢٣ ، تهذيب الكمال صـ ٢٣ / ٣٧٥

(٢) تصحيفات المحدثين صـ ١ / ١٢

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بحمده الصالحات وصلُح به أمر الأرض السماوات وأنعم على عباده بالتوفيق والسداد وبعد.

فقد طوّفت حول موضوع التصحيف بجهد المُقل وأفدتُ منه بما مَنَّ الله به، وخرجت منه بكثير من الفوائد والفرائد.

وسأذكر خلاصتها في هذه الورقات باختصار، وأهمها:

١ - أن الوقوع في التصحيف أمر قد لا يَسلم منه أحد وإن كان من أجله العلماء وأفضل الفضلاء وأفصح الفصحاء وأبرز البلغاء ، لأنه أمرٌ دقيق جداً ويتناسب مع الفطرة البشرية لأنه قد يصدر عن سبق اللسان بتغيير في ضبط حرف من الحروف أو تقديم وتأخير ولله در الإمام أحمد بن حنبل حين قال : [ومن يفلت من التصحيف] ومع أن الأصمعي صوَّب كثيراً منه لشعبة ، فقد وقع فيما سَلِم منه شعبة .

٢ - مدى اهتمام أهل الحديث خصوصاً المتقدمين منهم بالضبط في الرواية ووضعهم القواعد والقوانين التي تُؤَمِّن صحة السند والمتن وتقي من الوقوع في التصحيف أو التحريف .

٣ - اهتمام أهل الحديث بالكتابة بعد الحفظ مع الضبط بالحركات والحروف والعرض والمراجعة والتصويب ووضع القواعد الدقيقة لكل هذا.

٤ - أدب أهل الحديث وتواضعهم ورجوعهم إلى الحق والصواب وقبولهم التصويب وإن كان من الأدنى إلى الأعلى ، فقد صوَّب زيد بن سعيد لشيخه سفيان بن عيينة ، فَهُمْ مع الصواب حيث كان .

٥ - أن أسباب الوقوع في التصحيف كثيرة لكن أهمها طلب الحديث من الكتب بدون شيخ ، ولذلك حذَّرَ أهل الحديث من هذا ومنعوا الرواية ممن كان يأخذ الحديث بهذه الطريقة ، وكشفوا اللثام عمن كثُر منه التصحيف حتى يفطن له الناس فلا يأخذوا منه الحديث .

٦ - التصحيف إنْ صدر من الراوي وكان نادراً وليس فيه فُحش فلا يعتبر طعناً قادحاً فيه أما إن تكرر منه بكثرة، أو كان شنيعاً يُغَيِّر المعنى فهذا يُعد جرحاً في الراوي تُرد به روايته ويُترك حديثه.

٧ - أفضل علاج للتصحيف ما كان في رواية أخرى وهذا لا يتسنى إلا بجمع روايات الحديث والمقارنة بينها ، وإلا فَمِنْ كتب الغريب أو اللغة ، أو الشروح الخاصة ببعض مصادر السنة المطهرة.

٨ - من فضل الله - تعالى - أنني لم أجد راوياً كثر منه التصحيف، أو كان تصحيفه فاحشاً إلا ووجدته مجروحاً في كتب الجرح والتعديل ونصُّوا على ضعفه ، وهذا مما يؤكد دقه علماء الجرح والتعديل ويقظتهم ، وشمولية منهجهم في هذا العلم الدقيق .

٩ - يكشف هذا البحث عما تحلّى به أهل الحديث من إيثار الحق والصواب على المحاباة ، أو الحياء المذموم ، فكشفوا التصحيف الذي وقع فيه أجِلَّة أهل الحديث ، وإن كان نادراً ، وصوّبوه بكل حيادية وتجرد منقطع النظير لأن هذا المنهج هو قائدهم في حفظ سنة النبي - ﷺ - وإن الأمة في هذا الزمن لأحوج ما تكون إلى هذا المنهج القويم لصيانة تراثها وجمع شتاتها ، وتوحيد كلمتها لمواجهة التحديات والشبهات التي تثار لزعزعة الثقة بمصادر ديننا الحنيف .

١٠ - إن التصحيف ما انتشر وشكَّل ظاهرة ، وبدا خطراً يُهدِّدُ إلا في العصور المتأخرة حين تساهل المتأخرون في قواعد وقوانين الرواية وأصيب اللسان بالعُجمة ، وتجرَّأ على تحقيق وضبط مصادر السنة من لم يتأهل لذلك ، وتهاون الناشرون في طباعة مصادر السنة فأصبح جُل اهتمامهم الجانب المادي ، والمظهر الشكلي.

١١ - وقوع التصحيف في إحدى روايات الحديث لا يؤثِّر على صحته فنعمل بالرواية السالمة من التصحيف ، ونُصَوِّب

المصحفة وكم من أحاديث صحيحة ومُجمع على صحتها ووقع في بعض رواياتها تصحيف وهذا لا تأثير له على أصل الحديث –

والله أعلم

توصيات هامة:

ومن خلال البحث في التصحيف أرجو أن يسمح لي أساتذتي الفضلاء أن أضع بين أيديهم بعض التوصيات التي أرى أنها من الأهمية بمكان لعلها تجد قبولاً ، أو تؤخذ في الاعتبار من أولى الأمر – جزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وأهمها :

١ – إلزام طالب الحديث بالأخذ عن شيخ حافظ ضابط معروف بالعناية بالحديث والسلامة من التصحيف فيه ويكون ذلك بالتلقي شفاهة مع تحقيق السماع منه ، وعدم الاعتماد على الكتب أو القنوات الفضائية ، ففي هذا وقاية من الوقع في التصحيف .

٢ – إنشاء هيئة علمية من أكابر علماء الحديث الذين جمعوا بين علم الرواية والدارية ، وعلموا أسرار اللغة ، وبيان غريبها وفقهوا معاني الأحاديث ، ومقاصدها . وتكون مهمة هذه الهيئة ما يلي:

أ – مراجعة مصادر السنة المطبوعة وضبط ألفاظها وتقويم أسانيدها ، وإعادة طبع بعضها إذا لزم الأمر .

ب – الإشراف على دور النشر التي تتصدى لطباعة مصادر السنة وعدم الموافقة على الطباعة لأي مصدر إلا بعد تصويبه وإقراره من قبل هذه الهيئة الموقرة .

جـ – الإشراف على القنوات الفضائية – المقروءة والمرئية – وضبط ما يُبَثُّ فيها من حديث رسول الله – ﷺ .

٣ – تدريس قواعد اللغة العربية – وخصوصاً ما تمس إليه الحاجة لصون اللسان من التصحيف – في جميع كليات جامعة الأزهر وغيرها المعنية بالدراسة الإسلامية "كلٌ حسب ما يتاح لها من الكم" .

٤ – عقد دورات تدريبية لخطباء المساجد في بيان خطر التصحيف ، وطرق الوقاية منه ، وكيفية تصويبه ، وبيان ما يشتبه من الألفاظ لِأنْ لا ينزلق من يقرأه في التصحيف ليحذره فلا يقع في تصحيفه.

٥ – تخصيص برامج ، أو قنوات فضائية كاملة لمواجهة ظاهرة التصحيف في هذا العصر حتى نُوقف انتشارها ونصوِّب ما وقع منها ، ونقي العامة والخاصة من الانزلاق في التصحيف أو التحريف .

٦ – أهيب بالباحثين وأهل الدعوة والعلماء إذا طلبوا حديثاً أن يرجعوا إلى مصادر السنة المعتمدة ، المضبوطة والمحققة ، وإن استشكلوا لفظاً فليجمعوا روايات الحديث ، أو يبحثوا في كتب الغريب ، أو الشروح ، أو الكتب الخاصة بالتصحيف.

٧ – ينبغي أن ينشط أهل الحديث في تأليف كتب خاصة بالتصحيف تجمع بين دفتيها أهم ما وقع فيه أهل هذا العصر من التصحيف في بعض الأحاديث ، وتصويبها ليكون علاجاً لداء العصر ، وفي نفس الوقت من غير تكرار لجهد علمائنا السابقين – جزاهم الله عنا خيراً.

والله أعلم

فهرس الألفاظ المصحفة

اللفظ الصواب	تصحيفه	الصفحة
ابن الخوَّار	ابن الحجَّار	١١٣
أَبَيٌّ	أَبِي	٢٩
احتَجَر في المسجد	احتَجَم في المسجد	٢٧
أُحَرِّجُ حق الضعيفين	أَخْرِجُوا حق الضعيفين	٢٠
إحص المُخَنَّثِين	إخْصِ المخنثين	١٠٠
أَذِنَهُ لرسولٍ	إذْنِه لرسولٍ	٢١
بَتَّ الصيام	بيَّتَ الصيام	٤٩
تبايعتُم بالعِينة	تتابعتُم بالغِيبة	٤٨
تتايَعوا في الكذب	تتابعوا في الكذب	٥٢
تُحِدُ على زوج	تَحِدُ على زوج	٢٤
تَشْكَرُ من لحومهم	تَسكَرُ من لحومهم	٢٢
التَّلِبْ	التُّلْبُ	١٤
الثَّدي	البَدَن	٤٥
النوم في القِدر	النوم في القَذَر	١٩
جَرْسِ طير الجنة	جَرْشِ طير الجنة	٨١

حلَق قبل الصلاة	حلْق قبل الصلاة	١٨
ذكاةُ أُمّه	ذكاةَ أُمّه	٣٣
روضَةُ خاخ	روضة حاج	١٥
الزَّبير	الزُّبَير	٣٥
زمن الفتح	منَ القُبح	٤٦
سَبْتاً	ستًّا	١٤
ستًّا	شيئًا	١١٢
سُحْت	تُستحب	٢٢
سَفلَة النساء	سطَّة النساء	٤٢
شمَّت	سمَّت	١١٢
شهر بن حوشب	شهر أو شهرين	٣٠
عاصم الأحول	واصل الأحدب	١٦
عَنَزَة	عَنْزَة	١٧
غَبيناً	عنيناً	١٠٣
الغُسل يوم الجمعة	العسل يوم الجمعة	٢٠
فاقبلوه	فاقتلوه	١٠٠
العُمَري	المَعْمَريّ	١١٦
القَزَع	القُرَع	٢٨
كثير	كبير	٢٣
لعابها	لُعابها	١٦
مَحْجُوم	مَجْحُوم	٤٤

مرابطاً	مريضاً	٤٧
نَبي ولَّدتُك من البتول	بُنَي ولَدتُك من البتول	١٠٠
نَزكُوه	تركُوه	١١٥
هشام	همَّام	٥٠
يحيي عن بَشير	يحيي بن بُشير	١١٤
يَرتَعُون حجراً	يرفَعُون حجراً	٣٦
يَنفثُ	يَنعبُ	١٠٨

فهرس مراجع البحث[1]

- اختصار علوم الحديث / للحافظ ابن كثير الدمشقي ت سنة٧٧٤ هـ ، تحقيق / أحمد محمد شاكر / ط دار التراث .

- أدب الإملاء والاستملاء / للسمعاني ت سنة ٥٦٢ هـ ، تحقيق / ما ماكس فايسفايلر / ط دار الكتب العلمية – بيروت – .

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبد البر ت سنة ٤٦٣ هـ بهامش الإصابة .

- الإصابة في تمييز الصحابة / للحافظ ابن حجر العسقلاني ت سنة ٨٥٢ هـ ، ط / دار إحياء التراث العربي – بيروت – .

- إصلاح خطأ المحدثين / للحافظ أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي ت سنة ٣٨٨ هـ ، ط / مؤسسة الكتب الثقافية .

(١) سأذكر أهم المراجع التي أستعنت بها في هذا البحث ، ولم أذكر مصادر السنة النبوية المطهرة لما يلي : أولا : لأنني لم أتقيد ببعض المصادر ولكن خرجت منها على جهة الإستيعاب وهي كثيرة / ثانيا : لأني نهجت منهج التفصيل في العزو فذكرت رقم الجزء والصفحة ، ورقم الحديث ، واسم الكتاب والباب في المصادر التي صنفت على الأبواب الفقهية فالرجوع للمصدر ميسور وإن اختلفت الطبعات / ثالثا : الاختصار من حيث الكم ليتناسب البحث مع المجلة العلمية ، ليتسع المجال لأكبر عدد من إخواني الباحثين.

- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ت سنة ٥٤٤ هـ تحقيق / السيد أحمد صقر / ط : مكتبة دار التراث – مصر – .

- تحرير تقريب التهذيب / للحافظ ابن حجر العسقلاني ت سنة ٨٥٢ هـ . د / بشار عوّاد معروف ، وشعيب الأرنؤوط / ط : مؤسسة الرسالة .

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي / للحافظ جلال الدين السيوطي ت سنة ٩١١ هـ تحقيق / عبد الوهاب عبد اللطيف / ط : دار التراث – مصر –

- تصحيفات المحدثين ، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري ت سنة ٣٨٢ تحقيق / د محمود أحمد ميرة / ط : المطبعة العربية الحديثة – مصر – .

- التصحيف وأثره في الحديث والفقه / أسطيري جمال ط دار طيبة – الرياض

- التطريف في التصحيف / للحافظ جلال الدين السيوطي ت سنة ٩١١ هـ تحقيق / د : على حسين البواب / ط: دار الفائز – عمّان – الأردن – .

- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة / للحافظ ابن حجر العسقلاني ت سنة ٨٥٢ هـ ط / دار الكتاب العربي – بيروت –

- التعريفات/ علي بن محمد بن علي الجرجاني ت سنة ٨١٦ هـ تحقيق / إبراهيم الأبياري / ط : دار الكتاب العري – بيروت

- تقريب التهذيب / للحافظ ابن حجر العسقلاني ت سنة ٨٥٢هـ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف / ط : دار المعرفة – بيروت

- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير / للحافظ ابن حجر العسقلاني ت سنة ٨٥٢ هـ تحقيق / أبو عاصم حسن عياش قطب / ط : مؤسسة قرطبة .

- التمييز / للإمام مسلم بن الحجاج / تحقيق محمد مصطفى الأعظمي . ط / مكتبة الكوثر – السعودية – .

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال / لأبي الحجاج يوسف المزي ت سنة سنة ٧٤٢ هـ تحقيق / بشار عواد معروف / ط : مؤسسة الرسالة .

- تيسير مصطلح الحديث / محمود محمد الطحان / ط مكتبة المعارف – الرياض –

- جامع بيان العلم وفضله / لأبي عمر يوسف بن عبد البرت سنة ٤٦٣ هـ تحقيق / ياسر سليمان أبو شادي / ط: المكتبة التوفيقية .

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع / للخطيب البغدادي ت سنة ٤٦٣ هـ تحقيق / محمود الطحان / ط : مكتبة المعارف – الرياض – .

- دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث / د : امتياز أحمد ط: دار الوفاء للطباعة والنشر – المنصورة – مصر – .

- الرسالة / للإمام محمد بن إدريس الشافعي ت سنة ٢٠٤ هـ تحقيق / العلامة : أحمد محمد شاكر / ط دار التراث .

- شرح النووي على صحيح مسلم المُسمي (بالمنهاج) / للإمام محي الدين النووي ت سنة ٦٧٦ هـ ط / دار الفكر – بيروت

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري – للعلامة بدر الدين العيني ت سنة ٨٥٥ هـ ط در الفكر – بيروت – .

- غريب الحديث / لأبي الفرج بن الجوزي ت سنة ٥٩٧ تحقيق / عبد المعطي أمين قلعجي / ط : دار الكتب العلمية – بيروت

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري / للحافظ ابن حجر العسقلاني ت سنة ٨٥٢ هـ تحقيق / محب الدين الخطيب / ط دار الريان للتراث .

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث / للحافظ العراقي ت سنة ٨٠٦ هـ تحقيق / الشيخ صلاح محمد عويضة / ط : دار الكتب العلمية – بيروت –

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث / للحافظ السخاوي ت ٩٠٢هـ تحقيق /مجدي السيد ،ومصطفى شتات /ط المكتبة التوفيقية.

- القاموس المحيط/ للفيروزآبادي ت سنة ٨١٧هـ ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة / للإمام الذهبي ت سنة ٧٤٨هـ تحقيق / د: عزت علي عطية / ط: دار الكتب الحديثة – القاهرة-

- الكفاية في علم الرواية/ للخطيب البغدادي ت سنة ٤٦٣هـ تحقيق/ د: أحمد عمر هاشم / ط : دار الكتاب العربي.

- لسان العرب لابن منظور / ط : دار المعارف المصرية

- لسان الميزان/ للحافظ ابن حجر العسقلاني ت سنة ٨٥٢هـ / ط: دار الفكر.

- ما لا يسع المحدث جهله / لأبي حفص عمر بن عبدالحميد الميانشي ت سنة ٥٨١هـ تحقيق/ صبحي السامرائي / ط: شركة الطبع والنشر الأهلية – بغداد –

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي / لأبي محمد الحسن بن خلّاد الرامهرمزي ت سنة ٣٦٠هـ تحقيق / محمد عجاج الخطيب / ط : دار الفكر – بيروت –

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار / للقاضي عياض ت سنة ٥٤٤هـ ط المكتبة العتيقة.

- معرفة علوم الحديث / لأبي عبدالله الحاكم ت سنة تحقيق / د: السيد معظم حسين / ط: دائرة المعارف العثمانية – بحيد آباد الركن –

- مقدمة ابن الصلاح / لتقي الدين أو عمرو الشهرزوري ت سنة تحقيق / عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) – ط: دار المعارف – مصر –

- منهج النقد في علوم الحديث / د: نور الدين عتر / ط: دار الفكر – دمشق –

- المنهل الرَّوي في مختصر علوم الحديث النبوي لبدرالدين بن جماعة ت ٧٣٣هـ تحقيق / د: محي الدين عبدالرحمن رمضان / ط: دار الفكر – دمشق –

- نخبة الفكر (ومعها – نزهة النظر) للحافظ ابن حجر العسقلاني ت سنة ٨٥٢هـ ط/ مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي – مصر –

- النهاية في غريب الحديث والأثر/ لابن الأثير الجزري ت سنة تحقيق / طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي/ ط: دار الفكر – بيروت –

- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث / د: محمد بن محمد أو شهبة ط/ دار الفكر العربي – مصر –

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
الفصل الأول : أحكام التصحيف	٩
المبحث الأول : تعريف التصحيف وتقسيماته	١١
أولاً: تعريف التصحيف والتحريف	١١
ثانيًا: تقسيمات التصحيف	١٣
١ – تقسيم التصحيف باعتبار موقعه	١٤
٢ – تقسيم التصحيف باعتبار منشأه	١٤
٣ – تقسيم التصحيف باعتبار اللفظ والمعنى	١٧
٤ – تقسيم التصحيف باعتبار الظهور والخفاء	١٩
٥ – تقسيم التصحيف باعتبار القبح وعدمه	٢١
المبحث الثاني : أسباب الوقوع في التصحيف	٢٥
المبحث الثالث : طرق كشف التصحيف	٤١
الفصل الثاني: جهود العلماء في مواجهة التصحيف	٥٣
المبحث الأول:جهود المحدثين للوقاية من التصحيف	٥٥
المبحث الثاني: علاج التصحيف وكيفية تصويبه	٧٩
أولا: علاج التصحيف	٧٨
ثانيا: كيفية تصويب التصحيف	٨١
المبحث الثالث : التصحيف بين المتقدمين والمتأخرين وأهم المؤلفات فيه	٨٨

أولا : التصحيف بين المتقدمين والمتأخرين ٨٨
ثانيا: أهم المؤلفات في التصحيف ٩١
الفصل الثالث : أثر التصحيف في رواية الحديث ٩٧
المبحث الأول : خطر التصحيف وعلاقته بالفطرة البشرية ٩٩
أولا : خطر التصحيف ٩٩
ثانيا: التصحيف وعلاقته بالفطرة البشرية ١٠١
المبحث الثاني : أثر التصحيف في الراوي ١٠٥
المبحث الثالث: أثر التصحيف في الرواية ١١١
الخاتمـــــة ١١٨
فهرس الألفاظ المصحفة ١٢٤
فهرس مراجع البحث ١٢٧